

القياسُ في النَّحو العربيّ

دراسةٌ وصفيةٌ تاريخيةٌ

إعداد

الدكتور/ رباح اليمانيّ مفتاح

أستاذ النحو والصرف المشارك

في كلية الآداب بجامعة الأقصى - غزة

مجلة كلية دار العلوم العدد الثاني عشر ديسمبر ٢٠٠٤

القياس في النحو العربي دراسة وصفية تاريخية

إعداد

الدكتور / رباح اليمنى مفتاح

أستاذ النحو والصرف المشارك

في كلية الآداب بجامعة الأقصى - غزة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ، وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ ، وَاسْتَنَّ بِسُنَّتِهِمْ
إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَبَعْدُ ،،،

فَإِنَّ النَّحْوِيَّ يَحْتَاجُ إِلَى حُجَّةٍ يُؤَيِّدُ بِهَا رَأْيَهُ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ هُوَ الْحُجَّةُ الْعَقْلِيَّةُ
الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا النَّحَاةُ ، لِذَا كَانَ الْقِيَاسُ مِنْ أَبْرَزِ مَا عُنِيَ بِهِ النَّحَاةُ عَلَى مَرِّ
العُصُورِ ، وَأَغْلَبُ مَا فِي النَّحْوِ مِنْ خِلَافَاتٍ بَيْنَ النَّحَاةِ ، وَالْمَدَارِسِ النَّحْوِيَّةِ إِنَّمَا
مَرْجِعُهُ إِلَى الْقِيَاسِ .

وَمَوْضُوعُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ يَتَعَلَّقُ بِهِ ؛ أَيُ : " الْقِيَاسُ " ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ هُنَا :
الْقِيَاسُ النَّحْوِيُّ ، لَا الْقِيَاسُ الْفِقْهِيُّ ؛ أَيُ : الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِ : النَّحْوِ وَالصَّرْفِ ، وَقَدْ
اقتصر الباحث في دراسته هذه على بعض النقاط ، والعناصر ، وهي : نشأة القياس ،
وتعريفه في اللغة والاصطلاح ، ومرآحله ، وتطورته ، وأنواعه ، وأركانه ، وأخيراً
الاختلاف فيه .

وقد أفاد الباحث في دراسته هذه من الدراسات السابقة ، والمتمثلة في
دراسات القدماء حول الموضوع ، وكذلك المؤرخين ، ومناقشاتهم آراء القدماء في
القياس ، وكان الباحث موفقاً بين المذهبين : البصري والكوفي ، ناصرأ الرأي
الراجح ، مثبتاً رأيه بالأدلة ، والأمثلة الموزونة عن العلماء القدماء .
وقد وقع البحث في ثلاثة فصول ، يحتوي كل فصل ، أيضاً ، ثلاثة مباحث :

جاء الفصل الأول منها بعنوان : تعريف القياس ، ونشأته ، وانقسم إلى

ثلاثة مباحث :

دار المبحث الأول منها حول : تعريف القياس : لغة ، واصطلاحاً .

أما المبحث الثاني فتحدثت عن : نشأة القياس .

وانتقل المبحث الثالث إلى الحديث عن : أركان القياس .

وتناول الفصل الثاني الحديث عن : مصادر القياس في اللغة العربية ، وتم

تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

تحدثت المبحث الأول منها عن القرآن الكريم ، كمصدر أساسي من مصادر القياس

في اللغة العربية .

أما المبحث الثاني فتناول الحديث الشريف كمصدر ثان من مصادر القياس في اللغة

وانتقل المبحث الثالث إلى الحديث عن كلام العرب ، والاستشهاد به في اللغة

والنحو العربي .

وتناول الفصل الثالث : القياس بين العلماء : القدماء والمحدثين ، وجاء

مضمناً ثلاثة مباحث :

دار المبحث الأول منها حول جهود العلماء في القياس ابتداءً من عبد الله بن أبي

إسحاق الحضرمي ، ومروراً بالخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وأبي علي الفارسي ،

ووصولاً إلى ابن جني ، وابن الأنباري .

أما المبحث الثاني فكان يبحث القياس بين البصريين والكوفيين .

وانتقل المبحث الثالث إلى الحديث عن : القياس عند المحدثين .

وفي النهاية يتمنى الباحث من الله تعالى أن يكون قد وفق في هذه الدراسة ،

وفي اختيار عناصرها ، فإن كان الباحث قد أصاب فمن الله ، وإن كان خطأ

فحسبه أنه اجتهد .

الفصل الأول

تعريف القياس ، ونشأته

أولاً : تعريف القياس :

أ - القياس لغة : هو التقدير ، قال الإمام الرازي : " قاس الشيء بغيره ، وعلى غيره ، فانقاس ، وقاس بين الأمرين مقايسة ، وقياساً ، وانقاس الشيء بغيره : قاسه به " (١) .

وقال ابن منظور : هو التقدير ، وهو من الفعل " قيس " ؛ أي : قاس الشيء بقيسه قيساً ، وقياساً ، وانقاسه ، وقيسه ، إذا قدره على مثاله ، ويقال : قاست بين شيئين ، إذا قدرت بينهما " (٢) .

وقال الفيروزآبادي : " قاسه بغيره ، وعليه ، يقيسه قيساً ، وقياساً ، وانقاسه : قدره على مثاله فانقاس " (٣) .

وجاء في المعجم الوسيط : " قاس الشيء بغيره ، وعلى غيره ، وإليه ، قيساً وقياساً : قدره على مثاله ، والقياس في اللغة : رد الشيء إلى نظيره " (٤) .

ب - القياس اصطلاحاً : هو : حمل فرع على أصل ؛ لعل جمعة بينهما ، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب ، أو البناء ، أو التصريف .

والقياس في علم النحو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقياس في الفقه ؛ فإن أول من عرف القياس هم الفقهاء ، فقد روى ابن شقير عن أبي جعفر الطبري قوله : " سمعت الجرمي يقول : أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه " (٥) .

ويقول الزجاجي : " كان أبو عمر الجرمي يوماً في مجلسه ، وبحضرتيه جماعة من الفقهاء ، فقال لهم : سلوني عما سئتم من الفقه فإني أجيبكم على قياس

(١) مختار الصحاح مادة " قوس " ٥٥٥ - ٥٥٦ .

(٢) لسان العرب مادة " قيس " ٥ : ٣٧٩٣ .

(٣) القاموس المحيط مادة " قيس " ١ : ٧٧٨ - ٧٧٩ .

(٤) المعجم الوسيط مادة " قيس " ٢ : ٨٠٠ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ٧٧ .

النحو ، فقالوا له : ما تقول في رجل سها في الصلاة ، فسجد سجدة السهو ،
فها ؟ فقال : لا شيء عليه ، فقالوا له : من أين قلت ذلك ؟ قال : أخذته من باب
التزخيم ؛ لأن المرخم لا يرخم " (١) .

وقد ألف ابن جني كتابه " الخصائص " ؛ لأنه لم ير " أحداً من علماء
البادئين : البصرة ، والكوفة تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام ،
والفقه " (٢) .

ويعرف ابن الأنباري قياس النحو فيقول : " هو حمل غير المنقول على
المنقول إذا كان في معناه ، وحمل غير المنقول على المنقول هو : قياس الأمثلة على
القاعدة ، وذلك أن المنقول المطرد يُعتبر قاعدة ، ثم يُقاس عليها غيرها " (٣) .

والقياس هو : الجمع بين أول وتان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ،
وفي فساد الثاني فساد الأول " ، أو : " هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم
الأصل على الفرع " على ما عرفه ابن الأنباري ، وساق له تعريفات أخرى
مقاربة (٤) .

أو : " هو حمل مجهول على معلوم ، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع ،
وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ، ووعته من تعبيرات وأساليب
كانت قد عرفت ، أو سمعت " ، وتعرف ابن الأنباري أجمع (٥) .

والفهاء أول من عرف القياس ، يقول الشيرازي مُعرفاً القياس : " إنه حمل
فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما " ، أو بعبارة أخرى : " هو
إظهار مثل حكم الأصل في الفرع ؛ لوجود علة فيه ، ك : حرمة بيع الأرز بالأرز
مفاضلاً ، قياساً على الحنطة ، فإن قوله صلى الله عليه وسلم : " الحنطة بالحنطة

(١) مجالس العلماء ١٩٢ .

(٢) الخصائص ١ : ٢ .

(٣) الإعراب في جمل الإعراب ٤٥ .

(٤) لمع الأدلة ٩٣ ، وأصول النحو العربي في نظر النحاة ٧٦ .

(٥) القياس في النحو العربي : نشأته وتطوره ١٧ .

مثلاً بمثل والفضل رباً " (١) .

والقياس عند الأصوليين من الفقهاء هو الدليل الرابع بعد الكتاب والسنة والإجماع ، فإذا عرِضت على المجتهد مسألة لم يجد لها حكماً صريحاً في الكتاب والسنة ، ولم يتقدم إجماع عليها ، لم يكن بدُّ من أن يبحث عن نظير لها فيما ثبت حكمه ، فإن وجد النظير وعرف علة جامعة بينهما غلب على ظنه اشتراكهما في الحكم ، فأعطى للتأنيّة حكم الأولى ، وهذا هو القياس " (٢) .

وجمهور الفقهاء على أن القياس حجة ، وهم يستدلون على حجّيته بالكتاب والسنة ، والآثار والمعقول .

وقد ألف السيوطي كتابه " الأشباه والنظائر " ، فقال معللاً ذلك : " إني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه " (٣) .

ويُعرف الدكتور / محمد خير الحلواني من النخبة المحدثين القياس في النحو بقوله : " حمل فرع على أصل لعلّ جامعة بينهما ، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب ، أو البناء ، أو التصريف " (٤) .

ويُعرف الأستاذ / سعيد الأفغاني القياس في النحو بقوله : " حمل على المنقول في حكم لعلّ جامعة " (٥) .

ويُعرف الأستاذ / عباس حسن القياس بقوله : " وأعني به محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة ، وقروعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك " (٦) .

(١) سنن ابن ماجة (كتاب التجارات / باب الصرف ، وما لا يجوز مفاضلاً) ٢ / ٧٥٨ (٢٢٥٥) .

(٢) انظر : أصول الفقه الإسلامي ١٩٢ ، و : القياس : حقيقته وحجّيته ١٤٢ - ١٤٣ ،

(٣) وأصول النحو العربي في نظر النخبة ٧٥ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو ١ : ٤ .

(٥) أصول النحو العربي ٩١ .

(٦) في أصول النحو ٧٨ - ٧٩ .

(٦) اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢٢ .

وَهُنَاكَ الْكَثِيرُ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ لِعَدَدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ تَدُورُ حَوْلَ الْفِكْرَةِ نَفْسِهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ يَتَضَحُّ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي النَّحْوِ ؛ يَعْنِي : " قِيَاسَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى الْقَاعِدَةِ ؛ أَيْ : لِنَ الْمَنْقُولِ يُعَدُّ قَاعِدَةً ، ثُمَّ يُقَاسُ عَلَى تِلْكَ الْقَاعِدَةِ ؛ فَ- : الْمَقْيَسُ عَلَيْهِ لَهُ حُكْمٌ مُسْتَقَرٌّ ثَابِتٌ .

أَمَّا الْمَقْيَسُ فَهُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَى حُكْمٍ ؛ لِذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي حَذِهِ : " إِنَّهُ عِلْمٌ بِمَقَائِسٍ مُسْتَنْبَطَةٍ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ " (١) .

وَلَيْسَ غَرِيبًا أَنْ يَكُونَ النَّحْوُ هُوَ الْقِيَاسُ ؛ يَقُولُ الْكِسَائِيُّ :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ (٢)

فَهُوَ يَرَى أَنَّ النَّحْوَ كُلَّهُ قِيَاسٌ .

وَقَدْ عُنِيَ النَّحَاةُ بِالْقِيَاسِ مِنْذُ وَقْتٍ مُبَكَّرٍ ، وَعَدُوهُ أَهَمُّ مِنْهُجٍ لِلْبَحْثِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ؛ لِذَا تَوَجَّهَتْ عِنَايَتُهُمْ إِلَيْهِ ، وَعَابَوْا مَنْ أَنْكَرَهُ ، وَعَدُوهُ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ طَرِيقَ الْاسْتِنْبَاطِ .

وَإِنَّ قَوْلَهُمْ : " النَّحْوُ كُلُّهُ قِيَاسٌ " لَيْسَ مَفْهُومًا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَلَمْ يَلْقَ قَبُولًا لَدَى بَعْضِ الْبَاحِثِينَ (٣) ، كَمَا أَنَّ هُنَاكَ أَصُولًا أُخْرَى فِي النَّحْوِ لَا يُمَكِّنُ إِنْكَارَهَا ، وَالِاسْتِغْنَاءَ عَنْهَا ، مِثْلَ : السَّمَاعِ ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَهِيَ لَا تَقُلُّ أَهْمِيَّةً عَنِ الْقِيَاسِ . ثَانِيًا : نَشَأَةُ الْقِيَاسِ :

إِنَّ الْفِقْهَ وَأَصُولَهُ هُمَا اللَّذَانِ أَثَرَا فِي النَّحْوِ وَأَصُولِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِقْهَ بَدَأَ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ ، وَاتَّسَعَ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ ، وَلَمْ يَعُدِ الْفُقَهَاءُ يَكْتَفُونَ بِالشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ ، أَوْ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ ، بَلْ أَخَذُوا يَسْتَعْمِدُونَ الْأَدْلَةَ الذَّهْنِيَّةَ فِي تَأْيِيدِ مَذَاهِبِهِمْ ، وَالرَّدِّ عَلَى خُصُومِهِمْ ، وَقَدْ تَضَارَبَتِ الْأَخْبَارُ ، وَالنُّصُوصُ فِي أَوْلِيَّةِ الْقِيَاسِ الْفِقْهِيِّ ؛ فَ-

(١) التكملة ١٦٣ ، والاقتراح في علم أصول النحو ٩٤ .

(٢) انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ : ٢٦٧ ، وأصول النحو العربي ١٠٩ .

(٣) انظر : في أدلة النحو ١٧٨ وما بعدها ، والقياس في النحو العربي : نشأته وتطوره .

مِنْهَا مَنْ رَفَعَهُ إِلَى عَصْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَمِنْهَا مَنْ وَقَفَ بِهِ
عِنْدَ عَصْرِ الصُّحَابَةِ ، وَلَعَلَّ اخْتِلَافَ الرَّأْيِ ، وَالْقِيَاسِ ، وَالاجْتِهَادِ ، بَعْضُهَا بِبَعْضٍ
أَدَّى إِلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي أَوْلِيَّةِ الْقِيَاسِ الَّذِي تَحَدَّدَ مَعْنَاهُ ، وَبَقِيَّةِ الْمَصْطَلَحَاتِ
الْأَصُولِيَّةِ .

أَمَّا النَّحْوُ الَّذِي كَانَ فِي بَدَنِهِ وَلَيْدِ التَّفَكِيرِ فِي الْقُرْآنِ ، وَشُيُوعِ اللَّحْنِ عَلَى
أُسْنَةِ النَّاسِ ، فَقَدْ نَشَأَ فِي آخِرِ عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلَى مَا نَقَلْتُهُ بَعْضُ الْأَخْبَارِ ،
وَجَاءَ الْخَلِيلُ ، فَقَامَتْ لِلنَّحْوِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَصُولِ الْعَامَّةِ ، وَكَانَ النَّحْوُ خِلَالَ ذَلِكَ
يَنْمُو ، وَيَتَطَوَّرُ ، مُسْتَعِينًا فِي ذَلِكَ بِاسْتِقْرَاءِ النُّصُوصِ الْمَرْوِيَّةِ .

وَمِنْ الْمَظَاهِرِ الَّتِي تَأَثَّرَ فِيهَا النَّحْوُ خُطَى الْفِقْهِ ، وَأَصُولُهُ : الْمَصْطَلَحُ ،
وَيَتَجَلَّى ذَلِكَ فِي : النِّسْخِ ، وَالتَّعْلِيقِ ، وَالتَّعْدِيَةِ ، وَالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْمَنْدُوبِ ،
وَالظَّاهِرِ ، وَالشَّرْطِ ، وَاللَّغْوِ ، وَالْحَالِ .

وَقَدْ نَمَّا الْقِيَاسُ بِسَبَبِ مَا تَهَيَّأَ لَهُ مِنَ الْفِكْرِ الْمُعْتَزَلِيِّ ، وَتَرْجَمَةِ الْفَلَسَفَةِ
الْيُونَانِيَّةِ وَالْمَنْطِقِ ، ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُعْتَزَلَةَ يَسْتَنْدُونَ إِلَى تَحْكِيمِ الْعَقْلِ ، وَلِذَا كَانَ الْقِيَاسُ
إِبْنِ الْعَقْلِ ، أَوْ هُوَ ابْنُ الْمُعْتَزَلَةِ ، أَوْ مَنْ لَهُمْ مَبُيُولُ اعْتِزَالِيَّةٌ ؛ لِذَا فَإِنَّ أَيْمَةَ الْقِيَاسِ
النَّحْوِيِّ كَانُوا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ .

يَقُولُ الدَّكْتُورُ / أَحْمَدُ أَمِينُ : " وَكَانَ لِلْمُعْتَزَلَةِ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي الْقِيَاسِ ، وَأَنَّ
زَعِيمِي مَدْرَسَةِ الْقِيَاسِ ، وَهُمَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِّي كَانَا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ " (١) .
وَقَدْ اسْتَقَرَّتْ حُدُودُ الْقِيَاسِ فِي مَرَحَلَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ عَنِ نَشْأَةِ النَّحْوِ ، وَقَدْ كَانَ
قِيَاسَ مَنْطِقٍ وَجَدَلٍ ، وَتَأَثَّرَ بِالْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ ، وَبَغَيْرِهَا مِنَ الْفَلَسَفَاتِ الْأُخْرَى ، كَمَا
أَنَّهُ كَانَ قِيَاسًا فِطْرِيًّا ، ثُمَّ تَطَوَّرَ مَعَ مُرُورِ الزَّمَنِ .

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ : إِنَّ أَصُولَ الْفِقْهِ صَارَتْ عِلْمًا مُتَكَامِلًا فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ
الْهَجْرِيِّ ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي ظَلَّتْ فِيهِ أبحاثُ عِلْمِ أَصُولِ النَّحْوِ مُتَنَائِرَةً فِي كُتُبِ النَّحْوِ
إِلَى أَنْ تَهَيَّأَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ ، وَابْنُ جَنِّي ، وَالْأَنْبَارِيُّ .

(١) مدرسة القياس في النحو ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧ : ٣٥٥ .

وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ مُرْتَبِطٌ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ارْتِبَاطًا وَثِيقًا،
وَالْقِيَاسُ ، بِوَصْفِهِ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ، نَشَأَ فِطْرِيًّا ، ثُمَّ تَأَثَّرَ خَطِي
الْقِيَاسِ الْفِقْهِيِّ بَدْءًا بِتَعْرِيفِهِ ، وَأَنْتِهَاءً بِمَبَاحِثِهِ " (١) .

نَشَأَةُ الْقِيَاسِ :

لَقَدْ مَرَّ الْقِيَاسُ مِنْذُ نَشَأَتِهِ وَتَطَوُّرِهِ بِمَرَاحِلَ مُخْتَلَفٍ فِيهَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، فَقَدْ قَالَ
الدُّكْتُورُ / عَلِي مُحَمَّد أَبُو الْمَكَارِمِ : إِنَّ الْقِيَاسَ مَرَّ بِمَرَحَلَتَيْنِ :

أ - مَرَحَلَةُ الْقِيَاسِ الْإِسْتِقْرَائِيِّ مِنْ نَشَأَةِ النَّحْوِ إِلَى أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ الْهَجْرِيِّ .
ب - مَرَحَلَةُ الْقِيَاسِ الشَّكْلِيِّ الَّتِي أَعْقَبَتْ ذَلِكَ ، وَقَدْ شَهِدَتْ هَذِهِ الْمَرَحَلَةُ تَحْوُلًا فِي
مَقْهُومِ الْقِيَاسِ ، فَلَمْ يَعُدْ يُعْنَى بِأَطْرَادِ الظُّوَاهِرِ وَاسْتِقْرَاءِ مَادَّتِهَا ، وَالْقِيَاسِ عَلَى مَا
شَاعَ مِنْهَا وَأَطْرَدَ ، بَلْ بَدَأَ يَأْخُذُ طَائِعًا شَكْلِيًّا يَعْتمِدُ عَلَى حَمَلِ فَرْعٍ عَلَى أَصْلِ لَعَلَّةِ
جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا ، سِوَاءَ أَكَانَ هَذَا الْحَمَلُ الْمَسْمُوعُ عَلَى مَسْمُوعٍ ، أَوْ مُفْتَرَضٍ عَلَى
مَسْمُوعٍ ، أَوْ حُكْمٍ نَحْوِيِّ عَلَى آخَرَ " (٢) .

وَلَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْمَقْهُومُ الشَّكْلِيُّ لِلْقِيَاسِ قِمَّةَ نَضْجِهِ وَاكْتِمَالِهِ عَلَى يَدِ ابْنِ
الْأَنْبَارِيِّ ، ثُمَّ السُّيُوطِيِّ بَعْدَهُ ، فَقَدْ تَحَدَّدَتْ عِنْدَهُمَا حُدُودُهُ ، وَأَنْوَاعُهُ ، وَأَقْسَامُهُ ،
وَاعْتَمَدَا فِي كَثِيرٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ عَلَى مَا كَتَبَهُ ابْنُ جِنِّي فِي الْخَصَائِصِ " (٣) .

وَيَرَى الدُّكْتُورُ / تَمَامُ حَسَانٍ فِي الْقِيَاسِ الْإِسْتِعْمَالِيِّ دِلَالَةً عَلَى الْقُوَّةِ الْإِنْتِاجِيَّةِ
لِللُّغَةِ ، وَمِنْ طَبِيعَةِ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْقِيَاسِ أَنَّهُ يَفْتَحُ أَمَامَنَا بِالنَّمَطِ الْوَاحِدِ جُمْلًا لَا حَصْرَ
لَهَا ، وَلَكِنَّهَا تَشْتَمِلُ بِلا شَكٍّ عَلَى الْجَائِزِ وَالْمُمْتَنِعِ مِمَّا حَتَمَ عِنْدَهُمْ تَخْصِيصَ أَصْلِ
وَضَعِ الْجُمْلَةِ بِالْقَاعِدَةِ الَّتِي تُسَمَّى " الْإِفَادَةُ " ، وَتَحْتَهَا أُمُورٌ تَتَعَلَّقُ بِالْعَلَاقَاتِ الْمُعْجَبِيَّةِ
بَيْنَ الْكَلِمَاتِ " (٤) .

وَيَرَى الدُّكْتُورُ / سَعِيدُ الزُّبَيْدِيِّ أَنَّ الْقِيَاسَ مَرَّ مِنْذُ نَشَأَتِهِ بِثَلَاثِ مَرَاحِلَ هِيَ :

(١) القياس في النحو العربي : نشأته وتطوره ١١ - ١٥ (بتصرف) .

(٢) أصول التفكير النحوي ١٣ ، ٨١ .

(٣) أصول النحو العربي ١١١ .

(٤) الأصول : دراسة إيستمولوجية ١٦٦ .

١ - مَرَحَلَةُ النِّشَاةِ :

إِنَّ الْقِيَّاسَ النَّحْوِيَّ يَرْجِعُ عَهْدُهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ " ت ١٢٧ هـ " الَّذِي كَانَ أَوَّلَ مَنْ بَعَجَ النَّحْوَ ، وَمَدَّ الْقِيَّاسَ ، وَالْعِلَلَ ، وَكَانَ أَشَدَّ تَجْرِيدًا لِلْقِيَّاسِ (١) .

قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : " كَانَ قَيِّمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْقِرَاءَةِ ، إِمَامًا فِيهِمَا ، وَكَانَ شَدِيدَ التَّجْرِيدِ لِلْقِيَّاسِ مِنْ أَبِي عَمْرٍو ، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو أَوْسَعَ عِلْمًا بِكَلَامِ الْعَرَبِ وَلُغَاتِهَا وَغَرِيبِهَا " (٢) .

وَالْمُرَادُ بِالْقِيَّاسِ هُنَا : الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ ، وَمَدَى اطِّرَادِهَا فِي النُّصُوصِ اللُّغَوِيَّةِ مَرْوِيَّةٌ ، أَوْ مَسْمُوعَةٌ ، وَتَقْوِيمُ مَا يَشُدُّ عَنْهَا مِنْ نُّصُوصِ اللُّغَةِ .

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَغْفَلَ دَوْرَ عَيْسَى بْنِ عُمَرَ " ت ١٤٩ هـ " الَّذِي كَانَ مُوَلَعًا بِالْغَرِيبِ وَالتَّشَادُقِ ، وَكَانَ يَأْخُذُ بِالْمُطَرِّدِ مِنَ الظُّوَاهِرِ ، وَيَصُوغُ مِنْهَا قَوَاعِدَ مُلْزِمَةً (٣) .

وَقَدْ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْقِيَّاسِ وَالسَّمَاعِ ، وَلَكِنَّهُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ ، قَالَ سَبْيَوِيَّةٌ : " وَكَانَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ يَقُولُ : يَا مَطْرًا ، يُشَبِّهُهُ بِقَوْلِهِ : يَا رَجُلًا ، يَجْعَلُهُ إِذَا نُوِّنَ وَطَالَ كَالنَّكْرَةِ ، وَلَمْ نَسْمَعْ عَرَبِيًّا يَقُولُهُ ، وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَّاسِ إِذَا نُوِّنَ وَطَالَ كَالنَّكْرَةِ " (٤) .

وَفِي قِرَاءَتِهِ مَا يَدُلُّنَا عَلَى مَيْلِهِ إِلَى الْقِيَّاسِ ، فَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ النَّصْبَ مَا وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وَإِلَيْهِ يَفْزَعُ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْعَرَبُ " (٥) .

(١) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ٣١ ، والمزهر في علوم

اللغة وأنواعها ٢ : ٣٩٨ .

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٦ .

(٣) انظر : المدارس النحوية ٥٣ .

(٤) الكتاب ٢ : ٢٠٣ ، وانظر : أيضاً : ١ : ١٧١ ، ٣٤٦ ، ٢ : ٢١ ، ٦٥ ، ٣ : ١٦ ،

١٤٣ .

(٥) عيسى بن عمر : نحوه من خلال قراءته ٢٢٧ .

وَمِنْ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْفَتْرَةِ أَيْضًا ، أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ " ت ١٥٤هـ " الَّذِي
نَظَّمَ أَبْوَابَ النَّحْوِ وَمَسَائِلَهُ ، وَسَجَّلَ مَسْمُوعَ كَلَامِهِ ، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : " إِنَّهُ
كَانَ أَوْسَعَ عِلْمًا بِكَلَامِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَغَرِيبَهَا " (١) .

وَفِي هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْ تَارِيخِ النَّحْوِ لَمْ يَكُنْ أَمْرُ الْقِيَاسِ قَدْ اكْتَمَلَ لَدَى
أَعْلَامِهِ الَّذِينَ يَنْتَمُونَ لِمَدْرَسَةِ وَاحِدَةٍ ، بَلِ انْقَسَمَ النُّحَاةُ إِلَى قِسْمَيْنِ :
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : وَقَدْ حَاوَلَ أَصْحَابُهُ قَصْرَ النَّحْوِ عَلَى الْمَنْقُولِ مِنَ الْأَشْتِقَاقَاتِ الَّتِي
اطَّرَدَتْ فِي أَلْفَاظِ اللُّغَةِ وَتَرَكَئِيبِهَا ، وَيُمَثِّلُ هَذَا الْإِتِّجَاهَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرَمِيُّ ، وَأَبُو
عُثْمَانَ الْمَازِنِيُّ ، وَلَمْ يُكْتَبْ لِهَذَا الْمَذْهَبِ الْبَقَاءُ وَالنَّجَاحُ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ طَبَائِعِ الْأَشْيَاءِ ،
وَلِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْقُولِ أَنْ يَكُونَ كَلَامُنَا كُلُّهُ بِمُفْرَدَاتِهِ ، وَتَرَكَئِيبِهِ وَارِدًا عَنِ الْعَرَبِ ؛
فَالْعَرَبُ إِذَا قَالَتْ ، مَثَلًا : كَتَبَ زَيْدٌ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسْنَدَ هَذَا الْفِعْلُ إِلَى : عَمْرٍو ،
وَبَشْرٍ ... إِلَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ ، وَإِثْبَاتُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ بِطَرِيقِ
النَّقْلِ مُحَالٌ (٢) .

أَيُّ : أَنْ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَقْصِرَ اللُّغَةَ عَلَى السَّمَاعِ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ تَجْمُدَ اللُّغَةَ عَنْ
مُسَايَرَةِ الزَّمَنِ حَضَارَةً وَتَقَافَةً .

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَهُمُ أَهْلُ الْقِيَاسِ الْآخِذُونَ بِمَذْهَبِ " مَا قَيْسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ
مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ أَنْتَ ، وَلَا غَيْرُكَ اسْمَ كُلِّ فَاعِلٍ ، وَلَا
مَفْعُولٍ ، وَإِنَّمَا سَمِعْتَ الْبَعْضَ فَفَسَدَتْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، فَإِذَا سَمِعْتَ " قَامَ زَيْدٌ " أَجَزْتَ :
ظَرُفَ بَشْرٍ ، وَ : كَرَّمَ خَالِدٌ " (٣) .

فَهُوَ مُتَطَوِّرٌ يَقْبَلُ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّصَرُّفِ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ يُثْرِي اللُّغَةَ ، وَهَذَا مَقْبُولٌ
عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيْبَوَيْهِ ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ (٤) .

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٦ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ٤٧ .

(٣) الخصائص ١ : ٣٥٧ .

(٤) أصول التفكير النحوي ٨٩ ، وأصول النحو العربي ١٢٤ .

وَقَدْ حَافِظُ أَصْحَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ عَلَى حَيَاةِ اللُّغَةِ حَيَاةً نَشِيطَةً مُسَابِرَةً لِلْحَضَارَةِ،
مُسْتَوْعِبَةً أَلْفَاظَهَا ، نَاقِلَةً تَرَاثِمَهَا حَتَّى الْيَوْمِ .

وَقَدْ وَضَعَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ أَحْكَامًا عَامَّةً لِقِيَاسِهِمُ اللُّغَوِيَّ ، وَقَالُوا : " لَيْسَ لَنَا
الْيَوْمَ أَنْ نَقُولَ غَيْرَ مَا قَالُوا ، وَأَلَّا نَقِيسَ غَيْرَ مَا قَاسُوا " (١) .

وَقَدْ رَجَّحَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ الْأَخْذَ بِالِاتِّجَاهِ الثَّانِي تَنْمِيَةً لِلُّغَةِ
لِمُلاحَظَةِ اِحْتِيَاجَاتِ الْمُجْتَمَعِ النَّامِي (٢) .

٢ - مَرَحَلَةُ الْمَنْهَجِ ، وَصَارَ الْقِيَاسُ فِيهَا مَنْهَجًا ، وَأَصْلًا فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ ،
وَمَا يَعْزِضُ مِنْ أُمُورِهِ عِنْدَ الْخَلِيلِ الَّذِي أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَتَوَسَّعَ فِيهِ ، فَقَدْ كَانَ " الْغَايَةَ فِي
تَصْحِيحِ الْقِيَاسِ ، وَاسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ النَّحْوِ وَتَعْلِيلِهِ " (٣) ؛ حَيْثُ كَانَتْ لَهُ طَرِيقَةٌ خَاصَّةٌ
فِي الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَعْتَدُّ بِالْقَلِيلِ النَّادِرِ ، وَإِنَّمَا كَانَ لَا يَقِيسُ إِلَّا عَلَى الْكَثِيرِ
الْمُطَرَّدِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَوَصَلَ الْقِيَاسُ عَلَى يَدِ الْخَلِيلِ إِلَى كَامِلٍ نُضِجِهِ ، وَقَدْ
اِحْتَوَى كِتَابُ سَيَبَوِيهِ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً لِلْأَقْيَسَةِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ .

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَلِيلِ وَالنَّادِرِ فَكَانَ يَعْتَمِدُ الْقَاعِدَةَ الْمَشْهُورَةَ : " يُحْفَظُ ، وَلَا يَقَاسُ
عَلَيْهِ " ، وَقَدْ يَجِدُ لَهُ تَأْوِيلًا يُنَاسِبُهُ ، مِنْ ذَلِكَ مَثَلًا :

- رَأْيُهُ فِي عَطْفِ الْأِسْمِ الْمُحَلَّى بِـ " الْأَلْفِ وَاللَّامِ " عَلَى الْمُنَادَى فِي ، مِثْلِ
قَوْلِهِ تَعَالَى : { يَا جِبَالَ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ } (٤) ، وَأَنَّ قِيَاسَ الْمَعْطُوفِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
هُوَ الرَّفْعُ ، يَقُولُ سَيَبَوِيهِ : " قَالَ الْخَلِيلُ : مَنْ قَالَ : يَا زَيْدُ وَالنَّضْرَ ، فَنَصَبَ ، فَإِنَّمَا
نَصَبَ ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُرَدُّ فِيهَا الشَّيْءُ إِلَى أَصْلِهِ ، فَأَمَّا الْعَرَبُ
فَأَكْثَرُهُمْ رَأْيُنَاهُمْ يَقُولُونَ : يَا زَيْدُ وَالنَّضْرَ ، بِالنَّصَبِ ، وَيَقُولُونَ : يَا عَمْرُو
وَالْحَارِثُ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : وَهُوَ الْقِيَاسُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : يَا حَارِثُ " (٥) .

(١) المظاهر الطارئة على الفصحى ٣٨ .

(٢) أصول التفكير النحوي ٨٩ .

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدياء ٤٥ .

(٤) الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٥) انظر : الكتاب ١ : ٣٠٥ .

وَنَصَبُ " الطَّيْرِ " فِي رَأْيِ الْخَلِيلِ عَلَى أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَحَلِّ الْمُنَادَى
الَّذِي هُوَ " يَا جِبَالُ " مَبْنِيٌّ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى النَّدَاءِ ، وَيَرَى آخَرُونَ غَيْرَ ذَلِكَ (١) .

وَالنَّاظِرُ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ يَجِدُ فِيهِ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْقِيَاسِيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ ،
وَالْمُتَعَدِّدَةِ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ قَدْ وَصَلَ نَاصِحًا عَلَى يَدِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ ؛ حَيْثُ
أَصْبَحَ أَسَاسًا مِنْ أَسُسِ الدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَبْنَى عَلَيْهَا الْقَوَاعِدُ ، وَيُوزَنُ بِهَا الْكَلَامُ ،
فَهُوَ يَسْتَعِينُ بِهِ ضِمْنَ حُدُودِ اللُّغَةِ ، بِحَيْثُ لَا يَفْرِضُ جَدِيدًا عَلَى الْأَصُولِ الْمُسْتَنْبَطَةِ
مِنَ الطَّبِيعَةِ اللُّغَوِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّشَابُهِ بَيْنَ الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ ؛ فَقَدْ
عَاشَ الْخَلِيلُ فِي الْبَيْئَةِ الْبَصْرِيَّةِ ذَاتِ التَّقَاتِ الْمُتَوَعَّةِ ، وَعَاصَرَ مَدْرَسَةَ الْفِئَةِ
الْقِيَاسِيَّةِ الَّتِي نَشَأَتْ فِي الْكُوفَةِ ، وَالَّتِي نَحَتَ بِالْقِيَاسِ نَحْوًا عِلْمِيًّا " (٢) .

وَقَدْ تَبَعَ سَيَبَوِيهِ أَسْتَاذَهُ الْخَلِيلُ فِي الْقِيَاسِ ، غَيْرَ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُ كَانَ عَلَى
الْكَثِيرِ ، وَأَمَّا الْقَلِيلُ فَلَمْ يَكُنْ ذَا حَظٍّ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ إِلَّا نَادِرًا .

٣ - مَرَحَلَةُ التَّنْظِيرِ ، وَفِيهَا يَبْرُزُ أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ " ت ٥٧٧ هـ "
مُتَأَثِّرًا بِالْبُحُوثِ الْفِقْهِيَّةِ مَنْهَجًا ، وَتَعْرِيفًا ، وَتَفْرِيغًا لِكِتَابِ فِي أَصُولِ النَّحْوِ حَدَّدَهُ عَلَى
حَدِّ أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَيَكُونُ الْقِيَاسُ لَدَيْهِ تَقْدِيرَ الْفَرْعِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ . وَقِيلَ : هُوَ حَمَلُ
فَرْعٍ عَلَى أَصْلِ بَعْلَةٍ تَقْتَضِي إِجْرَاءَ حُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ . وَقِيلَ : هُوَ رِبْطُ
الْأَصْلِ بِالْفَرْعِ بِجَامِعٍ . وَقِيلَ : هُوَ اِعْتِبَارُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ بِجَامِعٍ " (٣) ، فَصَارَ
الْقِيَاسُ ذَا حَدٍّ ، وَشُرُوطٍ ، وَأَرْكَانٍ .

وَقَدْ حَاوَلَ النُّحَاةَ الْعَرَبُ أَنْ يَرْتَقُوا بِقِيَاسِهِمُ اللُّغَوِيَّ إِلَى مُسْتَوَى الْقِيَاسِ الْفِقْهِيِّ
وَالْمَنْطِقِيِّ ، وَقَالُوا كَمَا قَالَ الْفُقَهَاءُ : " إِنَّهَا أَرْبَعَةٌ أَصُولٌ ، وَهِيَ : أَصْلٌ : وَهُوَ
الْمَقِيسُ عَلَيْهِ ، وَفَرْعٌ : وَهُوَ الْمَقِيسُ ، وَحُكْمٌ ، وَأَخِيرًا : عِلَّةٌ " (٤) .

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢ : ٥٨٣ .

(٢) القياس في النحو العربي : نشأته وتطوره ١٩ .

(٣) انظر : لمع الأدلة ٤٢ .

(٤) المظاهر الطارئة على الفصحى ٣٧ - ٣٨ .

فَالْقِيَاسُ عِنْدَ كُلِّ مِنَ النُّحَاةِ وَالْفُقَهَاءِ يَعْتَمِدُ عَلَى تَدْقِيقِ التَّعْلِيلِ ؛ وَلِهَذَا بَرَعَ
عُلَمَاءُ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ فِي إِحْكَامِ الْقِيَاسِ ، وَيُثْنِي الْعُلَمَاءُ عَلَى الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ بِقَوْلِهِمْ :
"إِنَّهُ كَانَ الْغَايَةَ فِي تَصْحِيحِ الْقِيَاسِ ، وَاسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ النَّحْوِ وَتَعْلِيلِهِ " (١) .

وَالنُّحَاةُ يَتَفَاوَتُونَ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى التَّعْلِيلِ ، وَيَعْيَبُونَ عَلَى مَنْ يَخْلُطُ دُونَ
تَعْلِيلٍ ، وَلَا تَفْسِيرٍ ، وَلَا أَدَلٍّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ فِي نُحَاةِ
بَغْدَادٍ ، وَعُلَمَائِهَا : " وَيَتَحَفَّظُ أَحَدُهُمْ مَسَائِلَ مِنَ النَّحْوِ بِلَا عِلَلٍ ، وَلَا تَفْسِيرٍ ، فَيَكْتُمُ
كَلِمَتَهُ عِنْدَ مَنْ يَخْتَلِفُ إِلَيْهِ " (٢) .

ثَالِثًا : أَرْكَانُ الْقِيَاسِ :

إِنَّ لِلْقِيَاسِ أَرْكَانًا أَرْبَعَةً ، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :

أَصْلٌ : وَهُوَ الْمَقْيَسُ عَلَيْهِ ، وَفَرَعٌ : وَهُوَ الْمَقْيَسُ ، وَعِلَّةٌ جَامِعَةٌ ، وَحُكْمٌ ، نَحْوُ :
" أَنْ تُرَكَّبَ قِيَاسًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى رَفْعٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَتَقُولُ : اسْمٌ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ
مُقَمَّمًا عَلَيْهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا قِيَاسًا عَلَى الْفَاعِلِ " (٣) .

فَ : الْأَصْلُ : هُوَ الْفَاعِلُ ، وَالْفَرَعُ : مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَالْحُكْمُ : هُوَ
الرَّفْعُ ، وَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ : هِيَ الْإِسْنَادُ ، وَتَفْصِيلُ الْحَدِيثِ عَنْهَا كَمَا يَأْتِي :
أ - الْمَقْيَسُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ عِنْدَ النُّحَاةِ : النُّصُوصُ اللُّغَوِيَّةُ الْمَنْقُولَةُ عَنِ الْعَرَبِ
الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِمْ سِوَاءَ كَانَ النِّقْلُ سَمَاعًا ، أَوْ رِوَايَةً ، مُشَافَهَةً ، أَوْ تَدْوِينًا ؛
لِيُنْبَى عَلَيْهَا حُكْمُ الْمَقْيَسِ .

- وَالْمَقْيَسُ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ يَجِبُ تَوَافُرُهَا لِيَكُونَ الْقِيَاسُ صَحِيحًا ، مِنْهَا :
- ١ - أَنْ يَطَّرِدَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ جَمِيعًا ، وَهَذَا هُوَ الْغَايَةُ الْمَطْلُوبَةُ ، نَحْوُ :
قَامَ زَيْدٌ ، وَ : ضَرَبْتُ عَمْرًا ، وَ : مَرَرْتُ بِسَعِيدٍ .
 - ٢ - أَلَّا يَكُونَ مُطَّرِدًا فِي الْقِيَاسِ شَادًّا فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، نَحْوُ : الْمَاضِي مِنْ " يَنْزُرُ " ،
وَ : " يَدْعُ " .

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٤٥ .

(٢) مراتب النحويين ١٦٠ .

(٣) لمع الأدلة ٩٣ ، والاقتراح في علم أصول النحو ٩٦ .

٣ - أَلَا يَكُونُ شَاذًا خَارِجًا عَنِ سَنَنِ الْقِيَاسِ ، فَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : اسْتَحْوَذَ ، وَ : اسْتَنْوَبَ ، وَ : اسْتَنَوَقَ (١) .

٤ - أَلَا يَكُونُ شَاذًا ، أَوْ ضَعِيفًا فِي الْقِيَاسِ ، وَالْإِسْتِعْمَالُ جَمِيعًا ، نَحْوُ : تَوَبَّ مَصْنُوعٌ ، وَ : مَسِكَ مَذْوُوفٌ ، وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ : فَرَسٌ مَقْوُودٌ ؛ فَلَا يَسُوغُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، وَلَا رَدُّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ (٢) .

وَيُعَقَّبُ ابْنُ جَنِّي عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا اطَّرَدَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، وَشُدَّ عَنِ الْقِيَاسِ فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّبَاعِ السَّمَاعِ الْوَارِدِ فِيهِ نَفْسِهِ ، لَكِنَّهُ لَا يُتَّخَذُ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ " (٣) .

وَالكَثْرَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ ؛ فَقَدْ يُقَاسُ عَلَى الْقَلِيلِ ؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلْقِيَاسِ ، وَيَمْتَنِعُ عَلَى الْكَثِيرِ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لَهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي النَّسَبِ إِلَى " شَوْءَةٍ " : سَنَنِي ، وَقَوْلِهِمْ فِي النَّسَبِ إِلَى " تَقْفِي " ، وَ " قُرَيْشِي " : تَقْفِي ، وَ : قُرَيْشِي (٤) .

ب - الْمَقْيَسُ ، وَهُوَ الْمَحْمُولُ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ تَرْكِيبًا ، أَوْ حُكْمًا ؛ فَقَدْ قَالَ ابْنُ جَنِّي : " اللُّغَاتُ عَلَى اخْتِلَافِهَا كُلِّهَا حُجَّةٌ ، وَالنَّاطِقُ عَلَى قِيَاسِ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ مُصِيبٌ غَيْرُ مُخْطِئٍ " (٥) ، وَالْمَقْيَسُ نَوْعَانِ :

١ - أَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالًا يَتَحَقَّقُ الْقِيَاسُ فِيهِ بِأَنْ نَبْنِي الْجُمْلَةَ الَّتِي لَمْ تُسْمَعْ مِنْ قَبْلُ عَلَى نَمَطِ الْجُمْلَةِ الَّتِي سُمِعَتْ .

٢ - أَنْ يَكُونَ حُكْمًا نَحْوِيًّا نَسَبَ مِنْ قَبْلُ إِلَى أَصْلِ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ الْمَسْمُوعِ .

ج - الْحُكْمُ ، وَهُوَ الْحَاقُ الْمَقْيَسِ بِالْمَقْيَسِ عَلَيْهِ ، وَتَضَمُّنُهُ إِعْطَاءَهُ حُكْمَهُ (٦) ؛ لِأَنَّ فَاِنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ النُّحَاةِ يَنْقَسِمُ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ هِيَ :

(١) فِي أَصُولِ النُّحُو ١٠٨ .

(٢) الْخَصَائِصُ ١ : ٩٦ - ٩٩ ، ١١٤ ، وَالْقِيَاسُ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ : نَشَأَتُهُ وَنَطْوَرُهُ ٢٢ .

(٣) الْخَصَائِصُ ١ : ٩٩ .

(٤) الْخَصَائِصُ ١ : ١١٥ ، وَالْإِقْتِرَاحُ فِي عِلْمِ أَصُولِ النُّحُو ٩٩ .

(٥) الْخَصَائِصُ ٢ : ١٠ ، وَفِي أَصُولِ النُّحُو ١١١ .

(٦) الْقِيَاسُ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ : نَشَأَتُهُ وَنَطْوَرُهُ ٢٠ - ٣٤ .

- ١- الواجب ، ك : رفع الفاعل ، وتأخيرُه عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، وتكبير الحال والتمييز ، وغير ذلك .
- ٢- الممنوع ، ك : أضداد ما ذكر في الواجب ؛ وذلك بأن تنصب الفاعل ، أو نكرة ، أو تقدمه عن الفعل ، أو ترفع المفعول ، أو تجرّه .
- ٣- الحسن ، ك : رفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ .
- ٤- القبيح ، ك : رفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع .
- ٥- خلاف الأولى ، ك : تقديم الفاعل في ، نحو : ضرب غلامه زيداً .
- ٦- جائز على السواء ، ك : حذف المبتدأ ، أو الخبر ، وإثباته ، حيث لا مانع من الحذف ، ولا مقتضى له (١) .

وَيَبْضِحُ مِنْ هَذَا التَّقْسِيمِ أَنَّ النُّحَاةَ الْمُتَأَخِّرِينَ قَدْ تَأَثَّرُوا فِي تَقْسِيمِ الْحُكْمِ النَّحْوِيِّ بِتَقْسِيمَاتِ الْأُصُولِيِّينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ لِلْحُكْمِ الْفِقْهِيِّ .
وَالْحُكْمُ النَّحْوِيُّ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِشَيْئَيْنِ فَاكْثَرَ ؛ فَتَارَةً يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ ، وَتَارَةً لَا يَجُوزُ ؛ ف :

مِنِ الْأَوَّلِ : مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ ؛ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهَا مُسَوِّغٌ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ اثْنَيْنِ مِنْهَا فَاكْثَرَ ، وَ " أَل " ، وَ " التَّصْغِيرُ " مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ ، وَيَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا ، وَ " قَدْ " ، وَ " الْفَاءُ " مِنْ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ ، وَيَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا .
وَمِنِ الثَّانِي : أَنَّ " اللَّامَ " ، وَ " الْإِضَافَةَ " مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَكَذَا " التَّوَيْنُ " ، وَ " الْإِضَافَةُ " خَاصَّتَانِ بِالْأَسْمَاءِ ، وَلَا تَجْمَعَانِ ، وَ " السَّيْنُ " ، وَ " سَوْفَ " لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ (٢) .
وَقَدْ عَرَضَ ابْنُ جَنِّي لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ تَتَّصِلُ بِالْحُكْمِ النَّحْوِيِّ ، وَعَقَدَ لَهُ أَبْوَابًا مُخْتَلِفَةً (٣) .

(١) لمع الأدلة ٦٨ - ٦٩ ، والاقتراح في علم أصول النحو ١٠ ، وأصول النحو

العربي ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) أصول التفكير النحوي ١١٨ ، وأصول النحو العربي ١٣٤ - ١٣٨ .

(٣) الخصائص ج ١ : ص ١٧٤ ، ٢١٣ ، ج ٣ : ص ٥١ ، ٥٩ .

د - الجَامِعُ ، أو العِلَّةُ ، وَهُوَ عَدَمُ تَحَقُّقِ الصَّلَةِ بَيْنَ المَقْيَسِ وَالمَقْيَسِ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَمَلَةِ صِفَاتٍ مُشْتَرَكَةٍ يُطْلَقُ عَلَيْهَا " الجَامِعُ " ، وَسُمِّيَتْ " العِلَّةُ " ، وَسُمِّيَتْ " العِلَّةُ الجَامِعَةُ " ، وَالجَامِعُ يَكُونُ أَحَدَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

١ - العِلَّةُ : وَهِيَ العِلَّةُ القِيَاسِيَّةُ ، وَشَرْطُهَا " أَنْ تَكُونَ هِيَ المَوْجِبَةُ لِلْحُكْمِ فِي المَقْيَسِ عَلَيْهِ " (١) .

وَقَدْ قَسَّمَ الزَّجَاجِيُّ العِلَلَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : تَعْلِيمِيَّةٌ ، وَقِيَاسِيَّةٌ ، وَجَدَلِيَّةٌ ، وَأَفَاضَ الحَدِيثَ عَنْهَا (٢) .

وَتَكَرَّرَ بَعْضُ الأَصُولِيِّينَ مِنَ النُّحَاةِ مَسَالِكَ ثَمَانِيَّةٍ لِلعِلَّةِ تَنَاوَلَهَا السُّيُوطِيُّ بِالتَّفْصِيلِ (٣) .

٢ - الشَّبَهَةُ : وَهُوَ وَجُودُ ضَرْبٍ مِنَ الشَّبَهِ بَيْنَ المَقْيَسِ عَلَيْهِ وَالمَقْيَسِ غَيْرِ العِلَّةِ الَّتِي طُبِّقَ عَلَيْهَا الحُكْمُ فِي الأَصْلِ ؛ فَـ " الشَّبَهَةُ الَّتِي يَنْتُجُ عَنْ كَوْنِ يَنْتَبُتُ فِي الطَّرْفَيْنِ لِسَبَبٍ وَاحِدٍ ، وَفِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ كَانَتْ عِلَّةً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَتْ شَبَهًا " (٤) .

٣ - الطَّرْدُ : وَهُوَ وَجُودُ الحُكْمِ مَعَ فَقْدَانِ المُنَاسَبَةِ فِي العِلَّةِ .

أَقْسَامُ القِيَاسِ :

لَقَدْ قَسَّمَ العُلَمَاءُ القِيَاسَ عِدَّةً تَقْسِيمَاتٍ ، فَـ :

مِنْهُمْ مَنْ قَسَّمَهُ بِحَسَبِ المَعْنَى وَاللَّفْظِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ :

١ - القِيَاسُ المَعْنَوِيُّ ، وَهُوَ مَا كَانَتْ العَوَامِلُ رَاجِعَةً فِي الحَقِيقَةِ إِلَى أَنَّهَا مَعْنَوِيَّةٌ ، كَرَفَعِ المُبْتَدَأِ بِالابْتِدَاءِ .

٢ - القِيَاسُ اللَّفْظِيُّ ، وَهُوَ " مُضَامَةٌ اللَّفْظِ بِاللَّفْظِ " ، وَقَدْ أَلْحَقَهُ ابْنُ جِنِّي بِالقِيَاسِ المَعْنَوِيِّ ، فَقَالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ القِيَاسَ اللَّفْظِيَّ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ لَمْ تَجِدْهُ عَارِيًّا مِنْ اشْتِمَالِ

(١) لمع الأدلة ٩٣ ، والاقتراح في علم أصول النحو ١٢٤ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٤ - ٦٥ ، والاقتراح في علم أصول النحو ٤٨ - ٤٩ .

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٨ - ٦٣ .

(٤) لمع الأدلة ١٠٥ ، ١٠٧ ، والقياس في النحو العربي : نشأته وتطوره ٢٧ .

المعنى عليه " (١) .

وقال ابن جنى عن هذين النوعين : " وهذان الضربان وإن غمما وفسوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي " (٢) .

ومن العلماء من قسمه بحسب الجلاء والخفاء ، وهو على ضربين :
١ - القياس الجلي ، وذلك نحو قياس " حذف النون من المثني في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها " (٣) .

٢ - القياس الخفي ، ويسمى استحصانا ، وهو ترك القياس والأخذ بما هو أرتق للناس ، نحو : جمع ميثاق على ميثاق " (٤) .
ومن العلماء من قسمه ضربين :

١ - القياس الاستعمالي ، وهو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة وما يعرض لها من أحكام ، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام .

٢ - القياس النحوي ، وهذا الضرب يبتدعه النحوي تنبيها إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح ، وهذا ما يقصده النحاة حين يقولون : " النحو كله قياس " (٥) .

وقد فرق الدكتور / تمام حسان بين هذين الضربين حيث قال : " القياس في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي ، وإما من قبيل القياس النحوي ، والأول هو انتحاء كلام العرب ، وهذا القياس هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة ، وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة في صوغ المصطلحات والألفاظ الحضارة ، أما القياس الثاني

(١) الخصائص ١ : ١١٠ - ١١١ .

(٢) الخصائص ١ : ١٠٩ - ١١١ .

(٣) الاقتراح ١٧٠ .

(٤) الاقتراح ١٨١ - ١٨٣ (بتصرف) .

(٥) القياس في اللغة العربية للدكتور / محمد عبد العزيز ١٩ - ٢٠ .

فَهُوَ كَمَا يَرَاهُ النُّحَاةُ " (١) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَسَمَهُ بِحَسَبِ الْعِلَّةِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ :

١ - قِيَاسُ الْعِلَّةِ ، وَهُوَ أَنْ يُحْمَلَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ بِالْعِلَّةِ الَّتِي عُلقَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ " (٢) ، وَمِنْهُ حَمَلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى الْفَاعِلِ بِعِلَّةِ الْإِسْنَادِ .

٢ - قِيَاسُ الشَّبَهِ ، وَهُوَ أَنْ يُحْمَلَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ بِضَرْبِ مِنَ الشَّبَهِ غَيْرِ الْعِلَّةِ الَّتِي عُلقَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ أَنْ يُدَلَّ عَلَى إِغْرَابِ الْمُضَارِعِ بِأَنَّهُ عَلَى حَرَكَةِ الْاسْمِ وَسُكُونِهِ " (٣) .

٣ - قِيَاسُ الطَّرْدِ ، وَهُوَ الَّذِي يُوجَدُ مَعَهُ الْحُكْمُ وَتُفَقَدُ الْمُنَاسَبَةُ فِي الْعِلَّةِ ، كَتَعْلِيلِ بِنَاءِ لَيْسَ فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ بِاطِّرَادِ الْبِنَاءِ فِي كُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ مُتَّصِرَفٍ ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ حُجَّةً " (٤) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَسَمَهُ أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ كَمَا يَأْتِي : حَمَلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلِ ، وَ : حَمَلُ أَصْلِ عَلَى فَرْعٍ ، وَ : حَمَلُ نَظِيرٍ عَلَى نَظِيرٍ ، وَ : حَمَلُ ضِدٍّ عَلَى ضِدٍّ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى الْأَوَّلُ ، وَالثَّالِثُ : قِيَاسَ الْمُسَاوِي ، وَالثَّانِي : قِيَاسَ الْأَوَّلَى ، وَالرَّابِعُ : قِيَاسَ الْأَذْوَنِ ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :

أ - حَمَلُ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ : إِغْلَالُ الْجَمْعِ ، وَتَصْنِيحُهُ حَمَلًا عَلَى الْمُفْرَدِ ، كَقَوْلِهِمْ : قِيمٌ ، وَ : دِيمٌ ، فِي : قِيمَةٌ ، وَ : دِيمَةٌ .

ب - حَمَلُ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ : إِغْلَالُ الْمَصْدَرِ لِإِغْلَالِ فِعْلِهِ ، وَتَصْنِيحُهُ لِصِحَّتِهِ ، كَ : قُمْتُ قِيَامًا ، وَ : قَاوَمْتُ قَوَامًا .

ج - حَمَلُ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ ، وَيَكُونُ النَّظِيرُ إِمَّا فِي اللَّفْظِ ، أَوْ فِي الْمَعْنَى ، أَوْ فِيهِمَا مَعًا ، فَ :

مِنْ أَمْثَلَةِ النَّظِيرِ فِي اللَّفْظِ : زِيَادَةُ " إِنْ " بَعْدَ " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ ،

(١) الأصول دراسة إيستمولوجية ١٧٤ - ١٧٨ (بتصرف) .

(٢) لمع الأدلة ١٠٥ ، ١٠٧ .

(٣) لمع الأدلة ١٠٧ ، ١٠٩ .

(٤) لمع الأدلة ١١٠ .

كَقَوْلِ الْمَعْلُوطِ بْنِ بَدَلِ الْقُرَيْعِيِّ :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ

وَالْمَوْصُولَةَ ، نَحْوَ قَوْلِ جَابِرِ بْنِ رَأَانَ الطَّائِي :

يُرَجَّى الْمَرُوءُ مَا إِنَّ لَا وَتَعْرِضُ ثُونُ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ

لَأَنَّهُمَا بِلَفْظِ " مَا " النَّافِيَةِ .

وَمِنْ أُمَّثَلَةِ النَّظِيرِ فِي الْمَعْنَى : جَوَّازُ : غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ ، حَمَلًا عَلَى : مَا

قَامَ الزَّيْدَانِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَا خَيْرٍ ،

أَوْ ذَا مَرْفُوعٍ يُغْنِي عَنِ الْخَيْرِ .

وَمِنْ أُمَّثَلَةِ النَّظِيرِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى : مَنْعُهُمْ " أَفْعَلُ " التَّفْضِيلِ مِنْ أَنْ يَرْفَعَ

الظَّاهِرَ ؛ لِشَبْهِهِ بِـ " أَفْعَلُ " فِي التَّعَجُّبِ وَزْنَ ، وَأَصْلًا ، وَإِفَادَةَ لِلْمُبَالَغَةِ ، وَإِجَازَةً

تَصْغِيرَ " أَفْعَلُ " فِي التَّعَجُّبِ ؛ لِشَبْهِهِ بِـ " أَفْعَلُ " التَّفْضِيلِ فِي ذَلِكَ .

د - حَمَلُ النَّقِيضِ عَلَى النَّقِيضِ ، وَمِنْ أُمَّثَلَتِهِ : النَّصْبُ بِـ " لَمْ " حَمَلًا عَلَى

الْجَزْمِ بِـ " لَنْ " ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى لِنَفْيِ الْمَاضِي ، وَالثَّانِيَةَ لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ (٢) . وَمِنْ أُمَّثَلَةِ

النَّصْبِ بِـ " لَمْ " قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ :

مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَمْرٌ يَوْمٌ لَا يُقَدَرُ أَوْ يَوْمٌ قَدِرٌ (٣)

وَمِنْ أُمَّثَلَةِ الْجَزْمِ بِـ " لَنْ " قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَكَ مِنْ ثُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ (٤)

وَمِنْهُمْ مَنْ قَسَمَهُ بِحَسَبِ مَعَانِي الْأَلْفَافِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَحْكَامِهَا أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ كَمَا يَأْتِي :

(١) خزانة الأدب ٨ : ٤٤٠ .

وهناك دراسة دارت حول " قياس الحمل في اللغة العربية " أعدها د / عبد الفتاح

حسن البجة ، صدرت عن دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمَّان ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٢) الخصائص ١ : ١١٢ - ١١٣ ، والإصباح في شرح الاقتراح ١٩٢ - ٢٠٨ (بتصرف) .

(٣) ديوان الإمام علي ٦٨ .

(٤) الخصائص ١ : ٩٦ .

١ - حَمَلُ الْعَرَبِ أَنْفُسِهِمْ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ عَلَى أُخْرَى ، وَإِعْطَاؤَهَا حُكْمَهَا لَوْجِهَهُ
يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، كَمَا يُقَالُ : أَعْرَبَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ قِيَاسًا عَلَى الْاسْمِ ؛ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ فِي
احْتِمَالِهِ لِمَعَانٍ لَا يَتَبَيَّنُ الْمُرَادُ مِنْهَا إِلَّا بِالْإِعْرَابِ ، وَكَمَا يُقَالُ : دَخَلْتُ " الْفَاءَ " خَيْرَ
الْمَوْصُولِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : مَنْ يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، قِيَاسًا لِلْمَوْصُولِ عَلَى الشَّرْطِ ،
لِمُشَابَهَتِهِ إِيَّاهُ فِي إِفَادَةِ الْعُمُومِ .

وَالْقِيَاسُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَقَعَ مِنَ الْعَرَبِ أَنْفُسِهِمْ ، وَيَذَكُرُهُ النَّحْوِيُّ تَنْبِيْهُهَا عَلَى
عِلَّةِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ عَنْهُمْ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ .

٢ - أَنْ تَعْمَدَ إِلَى اسْمٍ وَضِعَ لِمَعْنَى يَشْتَمِلُ عَلَى وَصْفٍ يَدُورُ مَعَهُ الْاسْمُ وَجُودًا
وَعَدَمًا ، فَتُعَدِّي هَذَا الْاسْمَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ تَحَقَّقَ فِيهِ ذَلِكَ الْوَصْفُ ، وَتَجْعَلُ هَذَا
الْمَعْنَى مِنْ مَدْلُولَاتِ ذَلِكَ الْاسْمِ لُغَةً ، وَمِثَالُ هَذَا : اسْمُ الْخَمْرِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ مَوْضُوعًا
لِلْمُعْتَصِرِ مِنَ الْعِنَبِ خَاصَّةً ، وَمَا وَضِعَ لِلْمُعْتَصِرِ مِنَ الْعِنَبِ إِلَّا لَوْصِفَ هُوَ
مُخَامَرَتُهُ لِلْعَقْلِ ، وَسْتَرُهُ .

فَإِذَا وَجِدَ عَصِيرٌ مِنْ غَيْرِ الْعِنَبِ يُشَارِكُ الْمُعْتَصِرَ مِنَ الْعِنَبِ فِي الشَّدَّةِ
الْمُطْرِبَةِ الْمُخْمَرَةَ لِلْعَقْلِ ، فَإِنَّ مَنْ يَقُولُ بِصِحَّةِ هَذَا الْقِيَاسِ يَجْعَلُ هَذَا الْعَصِيرَ مِنْ
أَفْرَادِ الْخَمْرِ ، وَيُسَمِّيهِ " خَمْرًا " تَسْمِيَةً حَقِيقِيَّةً لُغَوِيَّةً ، وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْقِيَاسِ هُوَ
الَّذِي يَنْظُرُ إِلَيْهِ عُلَمَاءُ أَصُولِ الْفِقْهِ عِنْدَمَا يَتَعَرَّضُونَ لِمَسْأَلَةٍ : هَلْ تَنْبَتُ لِلُّغَةِ
بِالْقِيَاسِ؟

٣ - إِحْقَاقُ اللَّفْظِ بِأَمْتَالِهِ فِي حُكْمٍ ثَبَتَ لَهَا بِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ حَتَّى انْتَهَتْ مِنْهُ
قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ ، كَ : صَيْغِ التَّصْغِيرِ ، وَالنَّسْبِ ، وَالْجَمْعِ ، وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الْكَلِمَاتِ
الْوَارِدَةَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى حَالَةٍ خَاصَّةٍ ، يَسْتَنْبِطُ مِنْهَا عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ قَاعِدَةً تُخَوَّلُ
الْمُتَكَلِّمَ الْحَقَّ فِي أَنْ يَقِيَسَ عَلَى تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الْوَارِدَةِ مَا يَنْطِقُ بِهِ مِنْ أَمْتَالِهَا .

٤ - إِعْطَاءُ الْكَلِمِ حُكْمَ مَا ثَبَتَ لِغَيْرِهَا مِنَ الْكَلِمِ الْمُخَالَفَةِ لَهَا فِي نَوْعِهَا ، وَلَكِنْ
تُوجَدُ بَيْنَهُمَا مُشَابَهَةٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، كَمَا أَجَازَ الْجُمْهُورُ تَرْخِيمَ الْمُرَكَّبِ الْمَرْجِيءِ ،
قِيَاسًا عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُنتَهِيَةِ بِـ " تَاءٍ " التَّأْنِيثِ .

وَكَذَا أَجَازَ طَائِفَةٌ حَذْفَ الضَّمِيرِ الْمَجْزُورِ الْعَائِدِ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ

مَنْ تَعَيَّنَ حَرْفَ الْجَرِّ قِيَاسًا عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ،
فَقَوْلُ : قَضَيْتُ اللَّيْلَةَ الَّتِي وُلِدْتُ فِي سُرُورٍ ؛ أَي : وُلِدْتُ فِيهَا ، جَازٍ لَكَ أَنْ تَقُولَ :
هَذَا الْكِتَابُ الْوَرَقَةُ تُسَاوِي دِرْهَمًا ؛ أَي : الْوَرَقَةُ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ .

وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْقِيَاسِ ، وَالنَّوْعُ الثَّلَاثُ هُمَا مَجَالُ الْبَحْثِ هُنَا ، وَاخْتِصَارُ
الْبَاحِثِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا التَّعْبِيرُ عَنِ الْأَوَّلِ بِـ " الْقِيَاسِ الْأَصْلِيِّ " ، وَعَنِ الثَّانِي بِـ
" قِيَاسِ التَّمَثِيلِ " (١) .

ب - وَظَائِفُ الْقِيَاسِ :

تَتَّحَصَّرُ وَظَائِفُ الْقِيَاسِ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ لَا يَتَعَدَّاهَا ؛ لِيَكُونَ قِيَاسًا صَحِيحًا ،
وَهِيَ : الِاسْتِنْبَاطُ ، وَالتَّعْلِيلُ ، وَالرَّفْضُ .

١ - الِاسْتِنْبَاطُ ، وَيُقْصَدُ بِهِ اسْتِنْبَاطُ الْقَاعِدَةِ بَعْدَ إِجْرَاءِ الْقِيَاسِ ؛ فَمَثَلًا : مَا رَوَاهُ
ثَعْلَبٌ مِنْ أَنَّ جَمَعَ " بَرِيءٍ " هُوَ : بُرَاءٌ ، وَالْأَصْلُ : بُرْءَاءٌ .

٢ - التَّعْلِيلُ ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ تَعْلِيلُ الظَّوَاهِرِ ؛ فَمَثَلًا : عِنْدَمَا أَجَازَ الْكِسَائِيُّ تَعَدَّى
الْفِعْلَ " رَضِيَ " بِـ " عَلَى " ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَتَعَدَّى بِـ " عَنْ " ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِـ : أَنَّ
الشَّيْءَ يُقَاسُ بِضِدِّهِ ، وَضِدُّ " رَضِيَ " : سَخَطٌ ، وَ " سَخَطٌ " يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ " عَلَى " .

٣ - الرَّفْضُ ، وَيُقْصَدُ بِهِ : رَفْضُ الظَّاهِرَةِ ، أَوْ قَبُولُهَا ، وَيَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى مَدَى
تَلَاوُمِ الْفَرْعِ مَعَ الْأَصْلِ (٢) .

ج - الْاِخْتِلَافُ فِي الْقِيَاسِ :

اتَّفَقَ النُّحَاةُ عَلَى وُجُودِ الْقِيَاسِ فِي النَّحْوِ ، وَمِنْ الْعِبَارَاتِ الْمَشْهُورَةِ : " اعْلَمْ
أَنَّ الْقِيَاسَ ، وَإِنْكَارَهُ فِي النَّحْوِ لَا يَتَحَقَّقُ ؛ لِأَنَّ النَّحْوَ كُلَّهُ قِيَاسٌ " ، وَلَكِنَّ الْقِيَاسَ الَّذِي
لَا يَتَحَقَّقُ إِِنْكَارُهُ فِي النَّحْوِ قَدْ اضْطَرَبَتْ نَظَرَتُهُمْ إِلَيْهِ اضْطِرَابًا شَدِيدًا ؛ فَ : يُنْبِتُهُ
بَعْضُهُمْ أَحْيَانًا ، وَيَنْفِيهِ آخَرُونَ . وَيَرَى بَعْضُهُمُ الشَّاهِدَ اللُّغَوِيَّ الْوَاحِدَ قِيَاسًا ، وَيَرَى
الْآخَرَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ (٣) .

(١) القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ٢٥ - ٢٧ .

(٢)

(٣) أصول النحو العربي في نظر النحاة ٨٢ .

وَمِنْ أُمَّتِلَةِ الاضْطِرَابِ قَوْلُ سَيْبَوِيهِ فِي قَوْلِهِمْ : " هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهَ " : " لِي
الْجَرِّ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : طَرِيقُ الْإِضَافَةِ ، وَالْآخَرُ : تَشْبِيهُهُ بِـ : الضَّارِبِ
الرَّجُلِ ، هَذَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْجَرَّ فِي " الضَّارِبِ الرَّجُلِ " إِنَّمَا جَازَ فِيهِ ؛ لِتَشْبِيهِهِمْ إِيَّاهُ
بِـ " الْحَسَنِ الْوَجْهَ " ، فَعَادَ الْأَصْلُ ، فَاسْتَعَارَ مِنَ الْفَرْعِ نَفْسَ الْحُكْمِ الَّذِي كَانَ
الْأَصْلُ بَدَأَ أُعْطَاهُ إِيَّاهُ " (١) .

وَمَظَاهِرُ الاضْطِرَابِ فِي الْقِيَاسِ يُمَكِّنُ أَنْ تُوجَدَ فِي :

أ - وَجُودُ قِيَاسٍ وَاحِدٍ لَا تُوَيِّدُهُ النُّصُوصُ الْمَسْمُوعَةُ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُنْكَرُ
بَعْضُ النُّحَاةِ مُسْتَدَلِّينَ بِتِلْكَ النُّصُوصِ .

ب - تَعَارُضُ الْأَقْيَسَةِ ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ لِلْأَمْرِ الْوَاحِدِ قِيَاسَانِ ، أَوْ أَكْثَرَ ، وَتَخْتَلِفُ
نَظَرَةُ النُّحَاةِ لِكُلِّ قِيَاسٍ مِنْهَا ، وَكُلُّهَا صَحِيحٌ فِي نَظَرِهِمْ .

أَمَّا سَبَبُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فَيَرْجِعُهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ ، وَيُؤَافِقُهُ ابْنُ جَنِّي ، إِلَى
تَصْوِيرِ يُرْضِي الْخِيَالَ ، وَلَا يَتَّبَعُ أَمَامَ الْحَقِيقَةِ ؛ فَالْقِيَاسُ إِذِنْ قَدْ وُضِعَ مُنْذُ الْبَدْءِ
مُخْتَلَفًا ، أَوْ وُضِعَ قِيَاسٌ وَاحِدٌ لَا غَيْرُ ، ثُمَّ خُولِفَ إِلَى قِيَاسٍ آخَرَ فِي الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ
جَارٍ فِي الصَّحَّةِ مَجْرَى الْأَوَّلِ " (٢) .

وَهَذَا الْاِفْتِرَاضُ لَا يَتَّبَعُ أَمَامَ الْحَقِيقَةِ ، يَقُولُ الدُّكْتُورُ / مُحَمَّدُ عَيْدُ :
وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا الاضْطِرَابَ يَرْجِعُ إِلَى أَسْبَابٍ تَتَعَلَّقُ بِشَخْصِيَّةِ الْبَاحِثِينَ فِي النَّحْوِ ،
سِوَاءِ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِجُهُودِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ الشُّوَاهِدِ ، أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِنَظَرَتِهِمْ إِلَيْهَا ، أَوْ
لِمَنْ رُوِيَتْ عَنْهُ ، وَيُمْكِنُ الْاطَّلَاعُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ نَمَازِجِهَا فِي كُتُبِ مَسَائِلِ النَّحْوِ ،
وَالْخِلَافِ " (٣) .

(١) الخصائص ٢ : ١٧٦ .

(٢) الخصائص ٢ : ٢٩ .

(٣) أصول النحو العربي في نظر النحاة ٨٢ - ٨٤ (بتصرف) .

الفصل الثاني

مصادر القياس في اللغة العربية

أولاً : القرآن الكريم :

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، يقول الله تعالى في كتابه العزيز : { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ } (١) ، وقد غني العلماء بضبط رواياته ، وتحريرها متناً ، وسنداً ، وتدوينها ، وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأئمة الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ حيث لم تكن أمة بنص مثلما اعتنى المسلمون بالنص القرآني ، فقام النحو من أجله يصحح ، ويضبط ، ويعلل ، ويقعد ليفهم نصه ، وتسلم لغته .

لذا ، فإن العلماء أجازوا القياس على قراءات القرآن الكريم سواء أكانت متواترة ، أم آحاد ، أم شاذة ، حتى القراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يَحْتَجُّ بِهَا فِي اللُّغَةِ ، وَالنَّحْوِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَقْوَى سِنْدًا ، وَأَصَحُّ نَقْلًا مِنْ كُلِّ مَا احْتَجَّ بِهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ غَيْرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ؛ لِكُونَ رِوَايَتِهَا الْأَوَّلِ عَرَبًا فَصَحَاءَ ، سَلِيمَةً سَلَاتِقُهُمْ ، مِمَّنْ تَبْنَى عَلَى أَقْوَالِهِمْ قَوَاعِدُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ .

وقد اشترط القراء لصحة القراءة شروطاً ثلاثة :

١ - صحة السند بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : شرط التواتر .
٢ - موافقتهم رسم المصحف المجمع عليه ، فإذا تخلف هذا الشرط سميت القراءة شاذة .

٣ - موافقتها وجهاً من وجوه العربية (٢) .

وقد زعم النحاة أن العرب استغنت عن ماضي " يدع " ، ومصدرها بـ"ماضي" ترك " ، ومصدرها ، ولم يردا في فصيح كلامها ، وأتى بها ابن جني شاهداً لضرب خاص من الكلام ، فقال : " إن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في

(١) الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) النشر في القراءات العشر ١ : ٩ .

القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجرنت في نظيره على الواجب في
 أمثاله ، نحو : امتناعك من ماضي " وذر " ، و " ودع " ؛ لأنهم لم يقولوها ، ولا
 غرو ألا تستعمل نظيرهما ، نحو : وزن ، و : وعد ، لو لم تسمعها ، فأما قول أبي
 الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَعَهُ (١)

فساداً ، وكذلك قراءة عروة بن الزبير ، وابن هشام (٢) قوله تعالى : { ما ودعك ربك
 وما قلى } (٣) ، وروي عن ابن عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قرأ : { ما
 ودعك } مخففة ، وكذلك قرأ عروة ، وأبو حيوة ، وابن أبي عبلة ، ويزيد النخوي .
 وعد بعض العلماء ذلك مجافاة للعلم والحق ، وجهل بفن القراءة ، وتاريخها ،
 يقول الأستاذ / سعيد الأفغاني : " وهم في أقوالهم هذه متهافون خارجون على
 أصولهم التي أصلوها هم أنفسهم " (٤) .

والعلماء يثبتون استعمال الكلمة بشاهد واحد إذا لم تخالف القياس ، وكلمة
 ودع مطردة في القياس على حد قول ابن جني ، أما قوله : " شاذة في الاستعمال
 فمرتوتة ؛ لوزودها في أكثر من شاهد " (٥) .

وقد روى في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم : " لينتهين قوم عن
 ودعهم الجمعات " (٦) .

والشواهد ، والأمثلة كثيرة على الاستشهاد بالقراءات المختلفة إلا أنه يمكن
 القول : إن قراءات القرآن جميعها حجة في العربية : متواترها ، وآحادها ، وشاذها ،

- (١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ٦٣ ، وانظر : الخصائص ١ : ٩٩ .
 (٢) انظر : المحتسب ٢ : ٣٦٤ - ٣٦٥ ، والبحر المحيط ٨ : ٤٨٥ ، وانظر ، أيضاً : في
 أصول النحو ٣٥ .
 (٣) الآية ٣ من سورة الضحى .
 (٤) في أصول النحو ٣٣ .
 (٥) في أصول النحو ٣٤ .
 (٦) صحيح مسلم (كتاب الجمعة / باب : التغليظ في ترك الجمعة) ٢ : ٥٩١ (١٦٥) .

فَإِذَا جَازَ إِثْبَاتُ اللُّغَةِ بِشِعْرِ مَجْهُولٍ فَجَوَّازٌ إِثْبَاتُهَا بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ الْأَفْصَحُ ، وَالْأَبْلَغُ .

ثَانِيًا : الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ :

وَهُوَ مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلٍ ، أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ إِقْرَارٍ ، وَلَمْ تَعْهَدْ الْعَرَبِيَّةُ كَلَامًا أَبْلَغَ مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، لِذَا وَجِبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ سَائِرَ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ شِعْرِ ، وَنَثْرِ فِي اللُّغَةِ ، وَقَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ ، وَقَدْ أَجْمَعَ اللُّغَوِيُّونَ ، وَالنُّحَاةُ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْصَحُ الْعَرَبِ قَاطِبَةً مِصْدَاقًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : " أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بِيَدِ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ " (١) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ؛ لِحُجُوزِ رِوَايَتِهِ بِالْمَعْنَى ، وَلِكثْرَةِ الْأَعَاجِمِ فِي رِوَايَتِهِ ، فَ :

مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ الْأَخْذَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، وَالْقِيَاسَ عَلَيْهِ ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الرِّوَاةَ جَوَّزُوا النِّقْلَ بِالْمَعْنَى ، كَحَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي طَلَبَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّوْاجَ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رِوَايَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ : " زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ " . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : " مَلَكَتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ " . وَفِي رِوَايَةٍ ثَالِثَةٍ : " خَذُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ " . وَفِي رِوَايَةٍ رَابِعَةٍ : " أَمَكْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ " (٢) .

وَيُرَدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَانِعِينَ بِأَنَّ تَجْوِيزَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى اِحْتِمَالٌ عَقْلِيٌّ فَحَسَبُ ، لَا يَقِينِي بِالْوُقُوعِ ، وَعَلَى فَرَضِ وَقُوعِهِ ، فَالْمُغَيَّرُ لَفْظًا بِلَفْظٍ فِي مَعْنَاهُ عَرَبِيٌّ مَطْبُوعٌ يُخَنِّجُ بِكَلَامِهِ فِي اللُّغَةِ ، وَقَدْ كَانَ رِوَاةَ الْحَدِيثِ يَتَحَرُّونَ ضَبْطَ الرِّوَايَةِ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، حَتَّى أَنَّهُ إِذَا شَكََّ رَأَوْا عَرَبِيًّا بِرِوَايَةٍ دَوَّنَهَا عَلَى وُجُوهِهَا الْمُخْتَلِفَةِ .

(١) رواه السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٢٢ ، وقال : معناه صحيح ولكن لا أصل له ،

ورواه العجلوني في كشف الخفاء ص ٢٣٢ (٦٠٩) .

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري (كتاب فضائل القرآن / باب : خيركم من تعلم

القرآن وعلمه) ٩ : ٧٤ (٥٠٢٩) .

وَهُنَاكَ مَنْ مَنَعَ الْأَخْذَ بِالْحَدِيثِ فِي اللُّغَةِ ؛ لِأَنَّهُ - حَسَبَ رَأْيِهِمْ - وَقَعَ فِيهِ
الكَثِيرُ مِنَ اللَّحْنِ ؛ لِأَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الرُّوَاةِ لَمْ يَكُونُوا عَرَبِيًّا ، وَلَا يَعْلَمُونَ لِسَانَ الْعَرَبِ
بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ ، فَوَقَعَ اللَّحْنُ فِي كَلَامِهِمْ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ .

وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْتُوذٌ ، أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ ، وَإِنْ وَقَعَ اللَّحْنُ فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ
جِدًّا ، وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ حُكْمٌ ، وَقَدْ تَنَبَّهَ إِلَيْهِ النَّاسُ ، وَتَحَامَوْهُ ، وَلَمْ
يَحْتَجُوا بِهِ (١) .

وَقَدْ أَجَازَ مُعْظَمُ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الْاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، وَالْقِيَاسَ عَلَيْهِ ؛
فَالْمَعَاجِمُ اللُّغَوِيَّةُ مَلِيئَةٌ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، وَلَعَلَّ مِنْ أَشْهَرِهَا : تَهْذِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ
(ت ٣٧٠ هـ) ، وَالْمُجْمَلُ ، وَمَقَابِيسُ اللُّغَةِ لِابْنِ فَارِسٍ (ت ٣٩٥ هـ) ، وَالصَّحَاحُ
لِلْجَوْهَرِيِّ (ت ٣٩٨ هـ) ، وَالْمُخَصَّصَ لِابْنِ سَيِّدِهِ (ت ٤٥٨ هـ) ، وَلِسَانَ
الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ (ت ٧١١ هـ) ، وَالْمِصْبَاحَ الْمُنِيرَ لِلْفَيْثُومِيِّ (ت ٧٧٠ هـ) ،
وَالْقَامُوسَ الْمُحِيطَ لِلْفَيْرُوزِ أَبِي بَادِي (ت ٨١٧ هـ) ، وَتَاجَ الْعَرُوسِ لِلزُّبَيْدِيِّ (ت
١٢٠٥ هـ) .

وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ مِنْ الْاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، وَالِاحْتِجَاجِ بِهِ فِي كُتُبِهِمْ ،
وَمِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لَا الْحَصْرُ : ابْنُ مَالِكٍ (ت ٦٧٢ هـ) ، وَرَضِيُّ الدِّينِ
الْأَسْتَرَابَادِيُّ (ت ٦٨٦ هـ) ، وَبَدْرُ الدِّينِ ابْنُ النَّاطِمِ (ت ٦٨٦ هـ) ، وَابْنُ
هَشَامٍ (ت ٧٦١ هـ) ، وَبَدْرُ الدِّينِ الدَّمَامِينِيُّ (ت ٨٢٧ هـ) ، وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيُّ
(ت ١٠٩٣ هـ) .

وَمِنْ دَوَاعِي تَحَرِّيِ الرُّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ لِلْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مِقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " (٢) ؛ فَاللَّحْنُ فِي أَدَائِهِ ، أَوْ
فِي إِعْرَابِهِ كَاذِبٌ عَلَيْهِ .

(١) في أصول النحو ٥٢ .

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري (كتاب الجنائز / باب ما يكره من النياحة) ٣ :

١٦٠ (١٢٩١) .

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ ، وَمِنْهُمْ الْمَرْخُومُ الْأَسْتَاذُ / طه
الرَّوَايُ ، إِلَى الْاِحْتِجَاجِ بِمَا صَحَّ مِنَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ نُونِ قَيْدٍ ، أَوْ شَرْطٍ (١) .
فَالِاسْتِشْهَادُ بِمَا رُوِيَ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُدَوَّنَةِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ
اِخْتَلَفَتْ فِيهَا الرِّوَايَةُ ، لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَلَا يُسْتَنْتَنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَجِيءُ فِي
رِوَايَةٍ شَادَّةٍ ، أَوْ يَغْمِزُهَا بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ بِالغَلَطِ ، أَوْ التَّضْعِيفِ غَمَزًا لَا مَرَدَّ لَهُ ؛
فَجُمْهُورُ اللُّغَوِيِّينَ ، وَالْعُلَمَاءُ يَسْتَشْهَدُونَ بِالْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي الْحَدِيثِ ، وَلَوْ عَلَى
بَعْضِ رِوَايَاتِهِ .

- وَقَدْ رَأَى الْمَجْمَعُ الْاِحْتِجَاجَ بِبَعْضِهَا فِي أَحْوَالِ خَاصَّةٍ مُبَيَّنَةٍ فِيمَا يَأْتِي :
- ١ - لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثٍ لَا يُوجَدُ فِي الْكُتُبِ الْمُدَوَّنَةِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ كَالْكَتُبِ
الصَّحَاحِ السِّتَّةِ فَمَا قَبْلَهَا .
 - ٢ - يُحْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الْمُدَوَّنِ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ أَنْفَةَ الذِّكْرِ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي :
 - أ - الْأَحَادِيثُ الْمُتَوَاتِرَةُ الْمَشْهُورَةُ .
 - ب - الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ أَلْفَاظُهَا فِي الْعِبَادَاتِ .
 - ت - الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُعَدُّ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ .
 - ث - كُتُبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 - ج - الْأَحَادِيثُ الْمَرْوِيَّةُ لِبَيَانِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخَاطَبُ كُلَّ قَوْمٍ
بِلُغَتِهِمْ .
 - ح - الْأَحَادِيثُ الَّتِي عُرِفَ مِنْ حَالِ رِوَايَتِهَا أَنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ
بِالْمَعْنَى ، مِثْلُ : الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَرَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ ، وَابْنِ سِيرِينَ .
 - خ - الْأَحَادِيثُ الْمَرْوِيَّةُ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَأَلْفَاظُهَا وَاحِدَةٌ (٢) .

(١) نظرات في اللغة والنحو ٢١ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ج ٤ ص ٧ سنة ١٩٣٧ م .
وقد ناقشت قضية الاستشهاد بالحديث الشريف مجموعة من البحوث والدراسات بصورة
مفصلة ، ولعل من أهمها :

الاستشهاد بالحديث في اللغة : للشيخ / محمد الخضر حسين ، وهو بحث منشور في مجلة
مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣ : ١٩٧ ، سنة ١٩٣٦ م . =

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ يُعِينُ النُّحَاةَ الْمُعَاصِرِينَ ، وَيُنَبِّحُ لَهُمْ أَنْ يَنْظُرُوا فِي الْأَصُولِ الْمُسْتَنْبَطَةِ ، فَقَدْ يَغْيِرُ بَعْضُ الْأَصُولِ ، وَيَفْتَحُ مَجَالًا وَاسِعًا لِلدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْجَدِيدَةِ (١) .

ثَالِثًا : كَلَامُ الْعَرَبِ :

لَقَدْ قَاسَ الْعُلَمَاءُ عَلَى النَّثْرِ ، وَالشُّعْرِ فِي الْعَصْرِ الْجَاهِلِيِّ ، وَقَدْ اِخْتَلَفَتِ الْأَرَءُ حَوْلَ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَصِحُّ مُحَاكَاتِهِمْ ، وَالْاِسْتِشْهَادُ بِكَلَامِهِمْ ؛ فَقَدْ نَقَلَ الْعُلَمَاءُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ اللَّغَةَ مِنْ بَيْنِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ فِي وَسَطِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَهُمْ : قَيْسٌ ، وَتَمِيمٌ ، وَأَسَدٌ ، وَهَذِيلٌ ، وَبَعْضُ كِنَانَةَ ، وَبَعْضُ الطَّائِيِيِّنَ ، وَلَمْ يَأْخُذُوا عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْقَبَائِلِ ، وَلَا عَنْ حَضْرِيٍّ قَطُّ " (٢) .

وَيَرَى الْأُسْتَاذُ / عَبَّاسُ حَسَنٌ أَنَّ أَفْضَلَ قَرَارٍ فِي ذَلِكَ مَا اتَّخَذَهُ أَعْضَاءُ مَجْمَعِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ مِنْ " أَنَّ الْعَرَبَ الَّذِينَ يُوثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ ، وَيُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِهِمْ هُمْ عَرَبُ الْأَمْصَارِ إِلَى نِهَآيَةِ الْقَرْنِ الثَّانِي ، وَأَهْلُ الْبَدْوِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ إِلَى آخِرِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ " (٣) .

-
- احتجاج النحويين بالحديث : للدكتور / محمود حسني محمود ، وهو بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج ٣ ، ٤ ، ص ٤٧ ، سنة ١٩٧٩ م .
- النحاة والحديث النبوي : للدكتور / حسن موسى الشاعر ، صادرة عن وزارة الثقافة والشباب بالأردن ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : للدكتور / خديجة الحديثي ، وهو صادر عن دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨١ م .
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : للدكتور / محمد ضاري حمادي ، بغداد ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي : للدكتور / محمود فجال ، والدراسة من منشورات نادي أبها الأدبي بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

(١) القياس في النحو العربي ١٠٤ .

(٢) المظاهر الطارئة على الفصحى ٤١ .

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢٤ .

لمزيد من التفصيل ينظر في هذا الموضوع بعض الدراسات التي دارت حوله ، ولعل منها :

وَلَمْ يَصِلْ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْ نِتَاجِ هَذَا الْعَصْرِ ؛ لِانْعِدَامِ التَّدْوِينِ ، وَشُبُوحِ الْأُمَّيَّةِ ،
وَالْإِعْتِمَادِ فِي النُّقْلِ عَلَى الذَّاكِرَةِ ، وَالْحِفْظِ ؛ وَقَدْ حَكَى يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ الْبَصْرِيِّ عَنْ
أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ أَنَّهُ قَالَ : " مَا أَنْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتْ الْعَرَبُ إِلَّا أَقْلُهُ ، وَلَوْ
جَاءَكُمْ وَأَفْرَأَ لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيرٌ " (١) .

وَقَالَ عَمْرٌو بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : " كَانَ الشُّعْرُ عِلْمٌ قَوْمٌ لَمْ يَكُنْ
لَهُمْ عِلْمٌ أَعْلَمُ مِنْهُ ، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ ، فَتَشَاعَلَتْ عَنْهُ الْعَرَبُ ، وَتَشَاعَلُوا بِالْجِهَادِ ،
وَعَزَّوْا فَارِسَ وَالرُّومَ ، وَلَهَتْ عَنِ الشُّعْرِ ، وَرَوَايَتِهِ ، فَلَمَّا كَثُرَ الْإِسْلَامُ ، وَجَاءَتْ
الْفَتْوحُ ، وَأَطْمَأَنَّتِ الْعَرَبُ بِالْأَمْصَارِ ، رَاجِعُوا رَوَايَةَ الشُّعْرِ ، فَلَمْ يُوْثِقُوا إِلَى
بِنَوَانِ مُدَوِّنٍ ، وَلَا كِتَابِ مَكْتُوبٍ ، وَأَلْفَوْا ذَلِكَ ، وَقَدْ هَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ هَلَكَ
بِالْمَوْتِ وَالْقَتْلِ ، فَحَفِظُوا أَقْلَ ذَلِكَ ، وَذَهَبَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ كَثِيرٌ " (٢) .

وَإِنَّ مَعَاجِمَ اللُّغَةِ ، وَكُتُبَ الْقَوَاعِدِ ، أَوْفَرُ حَظًّا فِي الْإِسْتِشْهَادِ بِالشُّعْرِ ، وَالنَّثْرِ
عَلَى السَّوَاءِ فِي إِبْتَاتِ مَعْنَى ، أَوْ اسْتِكْمَالِ كَلِمَةٍ ، حَتَّى أَنْ النُّحَاةَ يَكَادُونَ يَقْتَصِرُونَ
عَلَى الشُّعْرِ ، وَزَادَتْ عِنَايَتُهُمْ بِالشُّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ مَعَ الزَّمَنِ ، وَلَوْ عُدَّتْ مُوَازَنَةٌ بَيْنَ
الشُّوَاهِدِ النَّثْرِيَّةِ ، وَالشُّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ ، لَوُجِدَتْ الشُّوَاهِدُ النَّثْرِيَّةُ ضَمِيلَةً جِدًّا .
وَقَدْ قَسَمَ الْعُلَمَاءُ الشُّعْرَاءَ الَّذِينَ يُسْتَشْهَدُ بِشُعْرِهِمْ أَرْبَعَ طَبَقَاتٍ :

- = رواية اللغة : للدكتور / عبد الحميد الشلقاني ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١ م .
- الاحتجاج بالشعر في اللغة : الدكتور / محمد حسن جبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية : للدكتور / ناصر الدين الأسد ، دار الجيل ، ط ٧ ، بيروت ١٩٨٨ م .
- الشواهد والاستشهاد في النحو : عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٧٦ م .
- الرواية والاستشهاد باللغة : للدكتور / محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- عصور الاحتجاج في النحو العربي : للدكتور / محمد إبراهيم عبادة ، القاهرة ١٩٨٠ م .
- البحث اللغوي عند العرب : للدكتور / أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط ٦ ، القاهرة ١٩٨٨ م .
- (١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٣٣ .
- (٢) طبقات فحول الشعراء ١ : ٢٤ - ٢٥ .

الطَبَقَةُ الْأُولَى : الْجَاهِلِيُّونَ .

الطَبَقَةُ الثَّانِيَةُ : الْمُخَضَّرَمُونَ .

الطَبَقَةُ الثَّلَاثَةُ : الْإِسْلَامِيُّونَ .

الطَبَقَةُ الرَّابِعَةُ : الْمُؤَلَّدُونَ الْمُحَدَّثُونَ (١) .

فَالشُّعْرَاءُ الْجَاهِلِيُّونَ هُمْ مَنْ كَانُوا قَبْلَ الْإِسْلَامِ ، كَ : امْرِئِ الْقَيْسِ ، وَالْأَعْشَى .

أَمَّا الْمُخَضَّرَمُونَ فَهُمُ الَّذِينَ أُنزِكُوا الْإِسْلَامَ ، وَعَاصَرُوهُ ، وَقَدْ تَمَّ الْأَخْذُ

عِنْتَهُمْ ، وَالْإِسْتِشْهَادُ بِشِعْرِهِمْ ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الشُّعْرَاءِ : حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ شَاعِرُ الرَّسُولِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَيْبِدُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ ، وَكَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ ، وَغَيْرُهُمْ .

وَأَمَّا الشُّعْرَاءُ الْإِسْلَامِيُّونَ فَهُمُ الَّذِينَ عَاشُوا فِي بَدَايَاتِ عَصْرِ الْإِسْلَامِ ، وَلَمْ

يَعْرِفُوا الْجَاهِلِيَّةَ ، كَ : الْفَرَزْدَقِ ، وَجَرِيرِ ، وَذِي الرُّمَّةِ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَهَؤُلَاءِ ،

أَيْضًا ، يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِمْ دُونَ شِكِّ .

وَهَكَذَا كَانَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ فِي الْاِحْتِجَاجِ هُوَ الثَّقَةُ بِلُغَةٍ مَنْ يَحْتَجُّ بِهِ ، وَعَدَمُ

تَطَرُّقِ الْفَسَادِ إِلَيْهِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ غَلَبَ عَلَى النُّحَاةِ اِهْتِمَامُهُمْ بِالشُّعْرِ وَالْاِحْتِجَاجِ بِهِ

عَلَى مَا فِيهِ مِنْ ضَرُورَاتٍ وَتَأْوِيلَاتٍ ، وَبِذَلِكَ أَضَاعُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فُرْصَةَ الْاِنْتِفَاعِ

الصَّحِيحِ ، وَالْاِسْتِقْرَاءِ الشَّامِلِ لِمَصَادِرِ الْاِحْتِجَاجِ الْآخَرَى .

قَالَ د / مُحَمَّدٌ عِيدٌ : " إِنَّ الظَّاهِرَةَ الْوَاضِحَةَ فِي كُتُبِ النُّحُو الْعَرَبِيِّ هِيَ

الْاِعْتِمَادُ الْأَسَاسِيُّ عَلَى الشُّعْرِ ، إِذْ يَكُونُ وَحْدَهُ الْعُنْصُرَ الْغَالِبَ فِي دِرَاسَاتِ النُّحَاةِ

الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ بَيْنِ مَصَادِرِ الْاِسْتِشْهَادِ ، وَذَلِكَ بِاِسْتِثْنَاءِ ابْنِ مَالِكٍ الَّذِي

اعْتَمَدَ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَأَبِي حَيَّانٍ الَّذِي اِهْتَمَّ بِإِيرَادِ الْكَثِيرِ عَنْ لُغَاتِ الْقَبَائِلِ ، وَابْنِ

هَشَامٍ الَّذِي وَجَّهَ عِنَايَةَ خَاصَّةً لِنُصُوصِ الْقُرْآنِ " (٢) .

وَكَانَ بَعْضُ النُّحَاةِ الْقَدَمَاءِ لَا يَسْتَشْهَدُ بِشِعْرِ جَرِيرِ ، وَالْفَرَزْدَقِ ، وَالْأَخْطَلِ ،

وَلَا يَتَوَرَّعُ عَنْ تَلْحِينِهِمْ فِيمَا لَا يَنْطَبِقُ عَلَى قَوَاعِدِهِمْ . وَقَدْ خَطَأَ الْأَصْمَعِيُّ ذَا الرُّمَّةَ ؛

حَيْثُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ :

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٨ ، وخرزانه الأدب ١ : ٥ - ٦ .

(٢) الرواية والاشتهاد باللغة ١٣٨ .

حَرَاجِيحُ مَا تَتَفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(١)

وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرَمَةَ يَلْحَنُونَ الْفَرَزْدَقَ ، وَالْكَمَيْتَ ، وَذَا الرُّمَّةَ ، وَأَضْرَابَهُمْ فِي عِدَّةِ أُنْيَاتٍ أَخَذُوا عَنْهُمْ ظَاهِرًا ، وَكَانُوا يَعُدُّونَهُمْ مِنَ الْمُؤَلِّدِينَ " (٢) .

وَقَدْ تَعَقَّبَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ الْفَرَزْدَقَ ، وَخَطَّأَهُ فِي قَوْلِهِ :

وَعَضُّ زَمَانَ يَا بِنَّ مَرَّوَانَ لَمْ يَدَعِ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا^(٣)

فَقَالَ لَهُ : عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَرَفَعُ " مُجَلَّفٌ " ؟ فَأَجَابَهُ : عَلَى مَا يَسُوؤُكَ ، وَيَنْوُوكُ^(٤) .

وَأَمَّا الْمُؤَلِّدُونَ الْمُحَدِّثُونَ فَمِنْ أَمْثَالِ : بَشَّارِ بْنِ بُرْدٍ ، وَأَبِي نُوَاسٍ ، وَعَمَّارِ الْكَلْبِيِّ ، وَأَبِي تَمَّامٍ ، وَالْمُنْتَبِيِّ ، حَتَّى الْعَصْرِ الْحَاضِرِ ، وَهَؤُلَاءِ لَا يُخْتَجُّ بِأَشْعَارِهِمْ ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الشُّعْرَاءِ يَتَعَرَّضُونَ لِلرُّوَاةِ وَالنُّحَاةِ لِيُخْتَجُّوا بِأَشْعَارِهِمْ ، فَلَمْ يَسْلَمْ

الْأَخْفَشُ مِنْ هَجَاءِ بَشَّارٍ ، فَاضْطُرَّ أَنْ يُورِدَ شَيْئًا مِنْ شِعْرِهِ فِي كِتَابِهِ ؛ لِيَكْفَ عَنْهُ^(٥) . كَمَا يُقَالُ : إِنَّ سَيْبُوِيَهَ اسْتَشْهَدَ بِشِعْرِ بَشَّارٍ تَقَرُّبًا إِلَيْهِ ، وَخَوْفًا مِنْ لِسَانِهِ^(٦) ،

وَأَمَّا عَمَّارُ الْكَلْبِيُّ فَقَدْ عَنِبَ عَلَيْهِ بَيْتٌ مِنْ شِعْرِهِ ، فَامْتَعْضَ ، وَقَالَ هَاجِيًا :

مَاذَا لَقِيتُ مِنَ الْمُسْتَعْرِبِينَ وَمِنْ تَأْسِيسِ نَحْوِهِمْ هَذَا الَّذِي

إِنْ قُلْتَ قَافِيَةً فِيمَا يَكُونُ بِهَا مَعْنَى يُخَالِفُ مَا قَاسُوا وَمَا

كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدْ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إِعْرَابِهِمْ طَبِعُوا

وَقَدْ أَخَذَ النُّحَاةُ يُفْتَشُّونَ فِي أَشْعَارِ الْمُؤَلِّدِينَ الْمُحَدِّثِينَ عَنِ أخطاءِ يَنْدَرَعُونَ بِهَا ؛ لِذَعْمِ

مَوْقِفِهِمْ فِي عَدَمِ الْاسْتِشْهَادِ بِشِعْرِهِمْ ، وَقَدْ خَطُّوا الْمُنْتَبِيَّ ، وَأَبَا تَمَّامٍ ، وَالْبُحْتَرِيَّ فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ كَمَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي شُرُوحِ تِلْكَ الدَّوَاوِينِ^(٨) .

(١) انظر : ديوان ذي الرمة ١٧٣ ، والموشح ٢٣٨ .

(٢) خزانة الأدب ١ : ٣ - ٤ ، والأصول بين الفقهاء والنحاة ٩٨ .

(٣) انظر : ديوانه ٥٥٦ ، والخصائص ١ : ٩٩ ، والشعر والشعراء ١ : ٩٥ ، والموشح ١٤٠ .

(٤) انظر : الموشح ١٤٠ ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٧ .

(٥) الموشح ٢٢٤ .

(٦) انظر : الموشح ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وخزانة الأدب ١ : ٨ .

(٧) إنباه الرواة ٢ : ٤٢ .

(٨) الصناعتين ١١٩ ، والوساطة ٤٦٥ .

الفصل الثالث

القياس بين العلماء : القدماء والمحدثين

أولاً : القياس وجهود العلماء القدماء :

١ - القياس وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي :

لم يظهر القياس واضحاً إلا على أيدي تلاميذ أبي الأسود الدؤلي ، ولعل من أشهرهم : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي " ت ١١٧ هـ " ، ولكن حينما ظهر واضحاً على يد ابن أبي إسحاق الحضرمي لم يكن إلا ثمرة جهود سبقته ؛ فقيل عنه : " إنه كان شديد التجريد للقياس " ، وكان يقال : " عبد الله أعلم أهل البصرة ، وأعقلهم ، وفرع النحو ، وقاسه " (١) .

ومن أمثلة ذلك الحادثة المشهورة بينه وبين الفرزدق حين لحن الفرزدق في

قوله :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ القَطَنِ مَنُثَّرِ

عَلَى عَمَائِمِنَا تُلْقَى ، وَأَرْحَلِنَا عَلَى زَوَاحِفِ تُزْجِي ، مُخَهَا رِيرِ

فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الحَضْرَمِيُّ : " أَلَا قُلْتَ : عَلَى زَوَاحِفِ نَزَجِيهَا مَحَاسِيرُ " ، فغَضِبَ الفرزدق ، وَقَالَ : " وَاللَّهِ لَأَهْجُوتُكَ بَبِيْتِ يَكُونُ شَاهِدًا عَلَى ألسِنَةِ النَّحْوِيِّينَ أَبَدًا ، ثُمَّ أَنْشَدَ :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا (٢)

وَلَحَنَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ فِي هَذِهِ ، أَيْضًا ، ذَاهِبًا إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : مَوْلَى مَوَالٍ " ، ثُمَّ يَخْضَعُ الفرزدقُ لِسُلْطَانِ النَّحْوِ ، فَيَتَسَوَّفُ إِلَى أَنْ يُصَلِّحَ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ الحَضْرَمِيَّ مَا فِي شِعْرِهِ مِنْ خَلَلٍ " (٤) .

(١) مراتب النحويين ٣١ .

(٢) انظر : ديوان الفرزدق ٢٦٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ٤١ ، وطبقات فحول الشعراء

١ : ١٧ - ١٨ .

(٣) الشعر والشعراء ١ : ٨٩ ، ومراتب النحويين ١٢ ، والموشح ١٣٨ - ١٤٠ .

(٤) في أصول النحو ٦٠ .

اتَّسَمَ الدَّرْسُ النَّحْوِيُّ بِالنُّضْجِ ، وَالْاِكْتِمَالِ عِنْدَ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ
" ت ١٨١ هـ عَلَى خِلافٍ " ، الَّذِي لَمْ يَشْهَدْ تَارِيخَ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ أَحَدًا مِمَّنْ عَاصَرَهُ
يُمْكِنُ أَنْ يُوضَعَ فِي طَبَقَتِهِ ؛ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْيَزِيدِيُّ : " ثُمَّ أَخَذَ النَّحْوَ عَنْ
عَيْسَى بْنِ عُمَرَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيُّ ، فَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ ، وَلَا بَعْدَهُ
مِثْلُهُ (١) .

وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ أَسَاسَ الْمَعَاجِمِ ، وَهُوَ صَاحِبُ أَوَّلِ مُعْجَمِ أَلْفٍ فِي
الْعَرَبِيَّةِ ؛ وَهُوَ مُبْتَكِرُ عِلْمِ الْعَرُوضِ ؛ لِقِيَاسِ الشَّعْرِ ، وَكَانَ الْخَلِيلُ كَمَا قَالَ ابْنُ جَنِّي :
" سَيِّدَ قَوْمِهِ ، وَكَاشِفَ قِنَاعِ الْقِيَاسِ فِي عِلْمِهِ " (٢) ، فَالْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ " سَبَقَ كُلَّ
شَيْخِهِ مِمَّنْ ضَرَبَ فِي الْقِيَاسِ بِسَهْمٍ " (٣) .

وَقَدْ عَدَّهُ أَصْحَابُ التَّرَاجِمِ " الْغَايَةَ فِي تَصْحِيحِ الْقِيَاسِ ، وَاسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ
النَّحْوِ وَتَعْلِيلِهِ " (٤) .

وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ الْفَضْلُ فِي إِظْهَارِ مَعَالِمِ الْقِيَاسِ ، وَوَضْعِ رُسُومِهِ ، وَمَنَاجِهِ ؛
وَلَمْ يَتْرِكِ الْخَلِيلُ كِتَابًا فِي النَّحْوِ ، وَلَكِنْ يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلَى أَنْمَاطٍ كَثِيرَةٍ مِنْ قِيَاسِهِ
فِي أَبْوَابِ شَتَّى مِنْ كِتَابِ سَبْيُوِيِهِ ، وَقَدْ تَرَدَّدَ اسْمُهُ فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ
مَوْضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ " (٥) .

رَوَى ابْنُ جَنِّي أَنَّ مُحَمَّدًا بْنَ الْعَبَّاسِ الْيَزِيدِيَّ قَالَ : حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ أَسَدِ
النُّوشَجَانِيِّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ قَوْلَ الْعَجَّاجِ :

يَا صَاحِبَ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا

فَلَمَّا بَلَغَتْ :

- (١) مراتب النحويين ٥٤ .
- (٢) الخصائص ١ : ٣٦٠ - ٣٦١ .
- (٣) في أصول النحو ٨٤ .
- (٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٤٥ .
- (٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه ٢٢٠ .

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَأَقَعَنَسَا

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : " قَالَ لِي الْخَلِيلُ : أَنْشَدْنَا رَجُلٌ :
تَرَأَفَعَ الْعِزُّ بِنَا فَرَأَفَنَعَا

فَقُلْتُ : هَذَا لَا يَكُونُ ، فَقَالَ : كَيْفَ جَازَ لِلْعَجَّاجِ أَنْ يَقُولَ :
تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَأَقَعَنَسَا (١)

٣ - الْقِيَّاسُ وَيُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ :

لَقَدْ كَانَ لِيُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ (ت ١٨٧ هـ) مَذَاهِبٌ وَأَقْبِسَةٌ يَتَقَرَّدُ بِهَا ، غَيْرَ
أَنَّ مُعْظَمَ مَا عِنْدَهُ مِنْ أَقْبِسَةٍ يَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ الظَّوَاهِرِ الْمُتَشَابِهَةِ ، وَقِيَّاسِ بَعْضِهَا عَلَى
بَعْضٍ ، فَهُوَ يُجِيزُ ، مَثَلًا ، حَمَلَ الضَّمِيرِ عَلَى الْأِسْمِ الظَّاهِرِ ، فَيَقُولُ : أُعْطَيْتُكُمْ ،
وَأُعْطَيْتُكُمْهَا ، كَمَا يُقَالُ : أُعْطَيْتُكُمْ كِتَابًا (٢) .

وَمِنْ أَقْبِسَتِهِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا أَنَّهُ يَقِيسُ إِعْرَابَ " وَحْدَهُ " عَلَى " عِنْدَهُ " (٣) .

٤ - الْقِيَّاسُ وَسَيْبَوِيَّةُ :

لَقَدْ سَارَ سَيْبَوِيَّةَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبَرٍ (ت ١٨٠ هـ عَلَى خِلافٍ فِي
قِيَّاسِهِ عَلَى نَهْجِ أَسْتَاذِهِ الْخَلِيلِ ، حَتَّى أَنْ سَيْبَوِيَّةَ ذَكَرَ أَنْمَاطًا كَثِيرَةً مِنْ قِيَّاسِ أَسْتَاذِهِ
الْخَلِيلِ فِي أَبْوَابِ شَتَّى فِي كِتَابِهِ .

وَلَمَّا كَانَ سَيْبَوِيَّةَ مُلَازِمًا لِلْخَلِيلِ كَانَ يَرْتَادُ مَجَالِسَ كِبَارِ الشُّيُوخِ ، وَالْعُلَمَاءِ ،
وَالْأئِمَّةِ يَسْتَكْمِلُ عِلْمَهُ مِنْهُمْ ، فَمَا كَانَ الْخَلِيلُ يَقُولُ لِأَحَدٍ : " مَرَحِبًا بِزَائِرٍ لَا يَمَلُّ إِلَّا
لِتَلْمِيزِهِ سَيْبَوِيَّةَ .

(١) ديوان العجاج ١٥٦ ، ١٦٧ ، والخصائص ١ : ٣٦٠ - ٣٦١ ، وانظر ، أيضاً : الشعر

والشعراء ١ : ٧٧ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٧٧ .

(٣) الكتاب ١ : ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وانظر مواضع أخرى من ذلك في ١ : ٣٥١ ، ٢ :

وَلَقَدْ كَانَ سَيِّبُوِيَهٗ يَقِيْسُ عَلَى الْاَكْثَرِ ، وَيَقُوْلُ : " الشُّكُوْرُ ، كَمَا قَالُوْا :
 الْجُحُوْدُ ، فَاِنَّمَا هٰذَا الْاَقْلُ نَوَادِرُ تُحْفَظُ عَنِ الْعَرَبِ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَلَكِنَّ الْاَكْثَرَ
 يُقَاسُ عَلَيْهِ " (١) ، غَيْرَ اَنْ قِيَاسَهُ كَانَ عِنْدَهُ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَوْثُوْقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ ، وَقَدْ
 ذَكَرَ ذَلِكَ فِي اَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ ، وَاَخَذَ بِهِ ، قَالَ : " وَلَوْ اَنْ هٰذَا الْقِيَاسُ لَمْ تَكُنِ الْعَرَبُ
 الْمَوْثُوْقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ نَقُوْلُهُ لَمْ يُلْتَفِتْ اِلَيْهِ " (٢) ، وَيَقُوْلُ : " لَا يَنْبَغِيْ اَنْ نَقِيْسَ عَلَى الشَّاذِّ
 الْمُنْكَرِ فِي الْقِيَاسِ " (٣) .

وَكَانَ يَقِيْسُ عَلَى الْمُطْرَدِ ، اَيْضًا ، وَيُسَمِّيْهِ مُسْتَمْرًا ، اَوْ لَا يَتَغَيَّرُ اَبَدًا ، وَلَا
 يَنْكَسِرُ ، اَوْ اُجْمَعَتِ الْعَرَبُ عَلَى النُّطْقِ بِهِ ، اَوْ نَطَقَ بِهِ كُلُّ الْعَرَبِ ، اَوْ مَا شَابَهَ ذَلِكَ
 مِنَ الْعِبَارَاتِ " (٤) .

اَمَّا عَنْ مَوْقِفِهِ مِنَ السَّمَاعِ فَاِنَّهُ يَرَى اَنْ مَا لَمْ يَطْرُدْ فِي السَّمَاعِ فَاِنَّ الْقِيَاسَ
 عَلَيْهِ غَيْرُ سَائِعٍ عِنْدَهُ ، فَاَسْمَعُهُ عِنْدَ قِيَاسِ الْخَلِيْلِ الْحَذْفِ فِي " لَمْ اَبْلُ " عَلَى " لَمْ
 يَكُنْ " ، وَاَنْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ حَذْفَ النُّونِ ، وَالْحَرَكَاتِ ، نَحْوَ : مُذٌ ، وَ : لُدٌ ، وَقَدْ
 عَلِمَ ، الَّتِي اَصْلُهَا : مُنْذٌ ، وَ : لُدُنٌ ، وَ : قَدْ عَلِمَ ، قَالَ : " وَهٰذَا مِنَ الشَّوَادِّ ، وَلَيْسَ
 مِمَّا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَيَطْرُدُ " (٥) .

فَهُوَ يَتَّبِعُ الْمَنْهَجَ التَّطْبِيقِيَّ عِنْدَ تَحْلِيْلِهِ الْمَسْأَلِ ، وَيَأْتِي بِالْاَمْثَلِ الْمَوْضِحَةِ
 لِقَصِيْدَةِ ، وَالْمُنْبِتَةِ لِلْقَاعِدَةِ ، اَوْ الْمُوَيَّدَةِ لِلتَّعْلِيْلِ ، وَمَنْهَجُهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ : الْاِسْتِقْصَاءُ ،
 وَالتَّعْلِيْلُ ، وَالْاِسْتِشْهَادُ ، وَالْمُوَازَنَةُ ، وَالْمُمَاثَلَةُ .

٥ - الْقِيَاسُ وَالْاَخْفَشُ الْاَوْسَطُ :

لَقَدْ نَبَغَ بَعْدَ سَيِّبُوِيَهٗ نَحَاةً اَوْلُوْا الْقِيَاسَ عِنَايَةً كَبِيْرَةً ، وَلَعَلَّ مِنْهُمْ الْاَخْفَشُ سَعِيْدُ
 ابْنِ مَسْعُوْدَةَ (ت ٢١٥ هـ عَلَى خِلَافِ) ، وَقَدْ قَالَ عَنْهُ الْمَازِنِيُّ : " وَكَانَ اَبُو الْحَسَنِ

(١) الكتاب ٤ : ٨ .

(٢) الكتاب ٢ : ٢٠ ، ٤ : ٨٠ .

(٣) الكتاب ١ : ١٠١ - ٣٩٨ .

(٤) الشاهد وأصول النحو ٢٦٠ .

(٥) الكتاب ٢ : ٣٩٢ .

الأخفش يُجيزُ أن تبنى على ما بنت العرب ، وعلى أي مثال سألته ، إذا قلت له :
 ابن لي من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، ويقول : إنما سألتني أن
 أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب " (١) .
 وخلاصة القول في مذهبه : إنه غير مُقيّد بمنهج مُوحّد ، ومذهبه كثيرة ؛
 فتارة يُغلب السماع على القياس ، وأخرى يعكس الأمر (٢) .

٦ - القياس والفراء :

كان للقياس عند أبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) شأن أي شأن (٣) ،
 وذلك لما يتمتع به من القدرة على التفكير والاستنتاج والتحليل ، وله مذهب في
 مصادر الأفعال الثلاثية التي عدّها قياسيةً دون غيره من النحاة ، قال الفراء : " كلُّ
 ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية فإنَّ الفعلَ والفِعُولَ جائزان في مصدره " (٤) .

٧ - القياس وأبا عمر الجرمي :

كان أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) يرى الاقتصار على السماع
 الصحيح ، والقياس عليه دون افتراض صور لم ترد عن العرب ؛ لأن ذلك غير
 مُقيّد في تعلّم العربية " (٥) .

٨ - القياس والمازني :

لقد كان المازني (ت ٢٤٧ هـ) مُتشدّداً في القياس ، ولم يُجزئه إلا فيما كثر
 الوارد فيه عن العرب ، واطرد استعمالهم له ، وكان دائم النصّ عليه ، يقول
 المازني : " وهذا هو القياس ، ألا ترى أنك إذا سمعت " قام زيد " أجزت " ظرف "

(١) المنصف ١ : ١٨٠ .

(٢) منهج الأخفش الأوسط ٣٩٦ .

(٣) أبو زكريا الفراء ٣٨٠ .

(٤) مجالس ثعلب ١ : ٢٢٧ ، والمزهر ٢ : ٩٥ .

وانظر في قياساته المختلفة : طبقات النحويين واللغويين ١٣٣ ، وشرح الشافية

٢ : ٦٣ ، وأبو زكريا الفراء ٣٨٠ ، ٤١٨ .

(٥) المدارس النحوية ١١٤ .

خَالِدٌ " ، وَ " حَمَقَ بِشْرٌ " ، وَكَانَ مَا قَسَنَهُ عَرَبِيًّا كَالَّذِي قَسَنَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ
مِنَ الْعَرَبِ أَنْتَ وَلَا غَيْرُكَ اسْمَ كُلِّ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ ، وَإِنَّمَا سَمِعْتَ بَعْضًا فَجَعَلْتَهُ
أَصْلًا ، وَقَسَنْتَ عَلَيْهِ مَا لَمْ تَسْمَعْ ، فَهَذَا أَثْبَتُ وَأَقْيَسُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ " (١) .

٩ - الْقِيَّاسُ وَالْمُبَرَّدُ :

يُعَدُّ الْمُبَرَّدُ (ت ٢٨٥ هـ — عَلَى خِلاف) " جَيْلًا فِي الْعِلْمِ ، وَإِلَيْهِ أَفْضَتْ
مَقَالَاتُ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهَا وَقَرَّرَهَا ، وَأَجْرَى الْفُرُوعَ وَالْعِلَلَّ وَالْمَقَائِيسَ
عَلَيْهَا " (٢) .

وَقَدْ جَرَى الْمُبَرَّدُ فِي فَلَكَ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوَيْهِ ، فَلَمْ يَقْصِرِ الْقِيَّاسَ عَلَى مَا وَرَدَ
عَنِ الْعَرَبِ ، بَلْ مَدَّهُ إِلَى صُورٍ مُفْتَرَضَةٍ ، وَمِنْهَا مَا جَاءَ فِي كِتَابِهِ : " مَنْ يَأْتِي مَنْ
إِنْ يَأْتِهِ الَّذِي هِنْدُ أُخْتُهُ يَأْتِهِ أَعْطَاهُ ، وَمِنْهَا : " أَيُّهُمْ يَأْتِي الشَّاتِمَ أَخَاهُ الْمَعْطِيَةَ بَرَهْمًا
يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ " (٣) .

١٠ - الْقِيَّاسُ وَأَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ :

يُعَدُّ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ " ت ٣٧٧ هـ " مِنْ عُلَمَاءِ الْمَدْرَسَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ ، وَقَدْ
ذَاعَ صَيْتُهُ فِي النَّحْوِ ، وَأَخَذَ يُفَكِّرُ فِي الْقِيَّاسِ لَيْلَةً وَنَهَارَهُ حَتَّى اسْتَقَامَ لَهُ مِنْهُ مَذْهَبٌ
وَقَفَّ فِيهِ بَيْنَ الْمُتَعَصِّبِينَ لِلِسَّمَاعِ وَأَنْصَارِ الْقِيَّاسِ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي : " وَالظَّاهِرُ أَنَّ
عِشْقَ الْقِيَّاسِ بَهْرَهُ ، وَأَخَذَ عَلَى فِكْرِهِ السُّبُلَ ، فَصَارَ يَمْتَحِنُ بِهِ كُلَّ مَسْأَلَةٍ تَعْرِضُ لَهُ ،
وَعَلَى رُسُومِهِ يُصَدِّرُ فِتَاوَاهُ ، وَيَعْقِدُ آرَاءَهُ " (٤) .

وَيُرْوَى أَنَّ الْفَارِسِيَّ قَالَ لِتَلْمِيذِهِ ابْنِ جَنِّي : " الْخَطَأُ فِي خَمْسِينَ مَسْأَلَةً فِي
اللُّغَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْخَطَأِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقِيَّاسِ " ، وَقَالَ أَيْضًا : " مَسْأَلَةٌ
وَاحِدَةٌ مِنَ الْقِيَّاسِ أَنْبَلُ وَأَنْبَهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مِنْ كِتَابٍ فِي اللُّغَةِ فِي عِيُونِ النَّاسِ " (٥) .

(١) المنصف ١ : ١٨٠ ، والاقتراح ٤٤ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ : ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) المقتضب ٢ : ٦٢ .

(٤) في أصول النحو ٨٦ .

(٥) الخصائص ٢ : ٨٨ .

وَقَدْ سَأَلَ ابْنَ جَنِّي أَسْتَاذَهُ الْفَارِسِيَّ يَوْمًا : " هَلْ يَجُوزُ لَنَا فِي الشُّعْرِ مِنَ الضَّرُورَةِ مَا جَازَ لِلْعَرَبِ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ : كَمَا جَازَ أَنْ نَقِيسَ مَنْثُورَنَا عَلَى مَنْثُورِهِمْ ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَقِيسَ شِعْرَنَا عَلَى شِعْرِهِمْ ، فَمَا أَجَازَتْهُ الضَّرُورَةُ لَهُمْ أَجَازَتْهُ لَنَا ، وَمَا حَظَرَتْهُ عَلَيْهِمْ حَظَرَتْهُ عَلَيْنَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَا كَانَ مِنْ أَحْسَنِ ضَرُورَاتِهِمْ فَلْيَكُنْ مِنْ أَحْسَنِ ضَرُورَاتِنَا ، وَمَا كَانَ مِنْ أَقْبَحِهَا عِنْدَهُمْ فَلْيَكُنْ مِنْ أَقْبَحِهَا عِنْدَنَا ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ بَيْنَ ذَلِكَ " (١) .

وَسَأَلَهُ ، أَيْضًا ، عَنْ إِبْتِاتِ " النُّونِ " فِي " تَقْرَأَنَّ " فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :
 أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَالْأَثْعَرَ أَحَدًا

فَقَالَ : " أَنْ " مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَأَوَّلَاهَا الْفِعْلَ بِلَا فَصْلِ ؛ لِلضَّرُورَةِ ، أَيْضًا ؛ فَهَذَا أَيْضًا مِنَ الشَّاذِّ عَنِ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ جَمِيعًا إِلَّا أَنَّ الْاسْتِعْمَالَ إِذَا وَرَدَ بِشَيْءٍ أَخِذَ بِهِ وَتُرِكَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ يُبْطِلُ الْقِيَاسَ (٢) .

وَيَقُولُ فِيهِ ابْنُ جَنِّي : " وَلِلَّهِ هُوَ ، وَعَلَيْهِ رَحْمَتُهُ ، فَمَا كَانَ أَقْوَى قِيَاسَهُ ، وَأَشَدَّ بِهَذَا الْعِلْمِ اللَّطِيفِ أُنْسَهُ ، فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ مَخْلُوقًا لَهُ ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ، وَقَدْ أَقَامَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَعَ جِلَّةِ أَصْحَابِهَا ، وَأَعْيَانِ شُيُوخِهَا سَبْعِينَ سَنَةً " (٣) .

١١ - الْقِيَاسُ وَابْنُ جَنِّي :

لَقَدْ تَبَوَّأَ أَبُو الْفَتْحِ عُمَانُ ابْنُ جَنِّي " ت ٣٩٢ هـ " ذُرُورَةَ الْقِيَاسِ ، وَفَلَسَفَتَهُ ؛ وَكَانَ أَعْلَى عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ مَكَانَةً فِي جَمِيعِ عَصُورِهَا ، وَأَغْوَصَهُمْ عَامَّةً فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَنْجَحَهُمْ فِي الْإِهْتِدَاءِ إِلَى النَّظَرِيَّاتِ الْعَامَّةِ ؛ فَكَتَابَهُ " الْخَصَائِصُ " لَا يَزَالُ مَحْطًا إِعْجَابِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِ وَالْغَرْبِ عَلَى السَّوَاءِ ، وَهُوَ مُبْتَدِعُ نَظَرِيَّةِ " الْإِشْتِقَاقِ الْكَبِيرِ " ، وَمُؤَسِّسُ عِلْمِ " فِقْهِ اللُّغَةِ " ، وَقَلَمًا يُوجَدُ كِتَابٌ لَا يَكُونُ ابْنُ جَنِّي مَرْتَبِعًا كَثِيرًا مِنْ مَسَائِلِهِ .

(١) الخصائص ١ : ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٢) المنصف ١ : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٣) الخصائص ١ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

وَيَتَّضِحُ مِنْهُجُ ابْنِ جَنِيِّ فِي الْقِيَاسِ فِي كِتَابِ " الْخَصَائِصِ " الَّذِي يَدُورُ عَلَى
 الْغَوْصِ فِي أَسْرَارِ اللُّغَةِ الشَّامِلَةِ ، وَيَطْرُدُ فِي الْقِيَاسِ مَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا " (١) .
 وَقَدْ حَدَا ابْنُ جَنِيِّ حَدْوَ أَسْتَاذِهِ الْفَارِسِيِّ فِي تَعْمِيمِ الْقِيَاسِ ، وَلَمْ يَتَّخِذْ ابْنُ جَنِيِّ
 الْقِيَاسَ مَذْهَبًا لِنَفْسِهِ فَحَسَبُ ، بَلْ كَانَ يُغْرِي بِهِ ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ ، وَيَحْضُرُ عَلَيْهِ ، وَيُبِيحُ
 فِيهِ الْارْتِجَالَ ؛ فَيَقُولُ : " لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَرْتَجِلَ مِنَ الْمَذَاهِبِ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ الْقِيَاسُ ، مَا
 لَمْ يَلَوْ بِنَصٍّ ، أَوْ يَنْتَهِكَ حُرْمَةَ شَرْعٍ فَحَسَبُ عَلَى مَا تَرَى " (٢) .

وَالْأَسَاسُ فِي الْقِيَاسِ عِنْدَهُ : الْاعْتِبَارُ الْمَعْنَوِيُّ ؛ فَهُوَ يُرْجِحُ الْقِيَاسَ الْمَعْنَوِيَّ
 عَلَى اللَّفْظِيِّ ، بَلْ يَذْهَبُ إِلَى : " أَنَّ الْقِيَاسَ اللَّفْظِيَّ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ لَمْ تَجِدْهُ عَارِيًا مِنْ
 اشْتِمَالِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ " ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ عَنْ " إِنْ " فِي قَوْلِ الْمَعْلُوطِ بْنِ بَدَلِ
 الْقُرَيْبِيِّ :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فَإِنَّكَ قَائِلٌ : دَخَلْتَ عَلَى " مَا " ، وَإِنْ كَانَتْ " مَا " هَا هُنَا مَصْدَرِيَّةً ؛ لِشَبَهِهَا لَفْظًا بِ
 " مَا " النَّافِيَةِ الَّتِي تُؤَكِّدُ بِـ " إِنْ " كَمَا فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ :

مَا إِنْ يَكَادُ يُخَلِّئُهُمْ لَوَجْهِتِهِمْ تَخَالَجَ الْأَمْرَ إِنْ الْأَمْرَ مُشْتَرَكٌ (٣)

وَسَبَبُ اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا يُصَيِّرُ " مَا " الْمَصْدَرِيَّةَ إِلَى أَنَّهَا كَأَنَّهَا " مَا " الَّتِي مَعْنَاهَا النَّفْيُ ،
 أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ لَمْ تَجْدِبْ إِحْدَاهُمَا إِلَى أَنَّهَا كَأَنَّهَا بِمَعْنَى الْأُخْرَى لَمْ يَجْزُ لَكَ إِحْقَاقُ
 إِنْ " بِهَا ، فَالْمَعْنَى إِذَا أَشِيعُ ، وَأَسِيرُ حُكْمًا مِنَ اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّكَ فِي اللَّفْظِيِّ مُتَّصِرٌ لِحَالِ
 الْمَعْنَوِيِّ ، وَلَسْتَ فِي الْمَعْنَوِيِّ بِمُحْتَاجٍ إِلَى تَصَوُّرِ حُكْمِ اللَّفْظِيِّ " (٤) .

(١) فِي أَصُولِ النُّحُو ٩٢ .

(٢) الْخَصَائِصُ ١ : ١٨٩ .

(٣) دِيْوَانُ زُهَيْرٍ ٧٩ .

(٤) الْخَصَائِصُ ١ : ١١٠ - ١١١ .

وَكَانَ ابْنُ جَنِّي ، أَيْضًا ، لَا يُقَدِّمُ أَصْلًا عَلَى الْقِيَاسِ غَيْرَ السَّمَاعِ ، فَيَقُولُ : " السَّمَاعُ يُبْطِلُ الْقِيَاسَ " (١) .

وَقَدْ عَرَضَ ، أَيْضًا ، لِلْمُوازَنَةِ بَيْنَ عِلَلِ الْقِيَاسِيِّينَ الْفُقَهَاءِ ، وَعِلَلِ الْقِيَاسِيِّينَ النُّحَاةِ ، وَضَرَبَ الْأَمْثَلَةَ ، وَعَقَّبَ عَلَى كُلِّ مِنْهَا ، وَعَلَّقَ .

١٢ - الْقِيَاسُ وَالرُّمَانِيُّ :

يُعَدُّ عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى الرُّمَانِيُّ (ت ٣٨٤ هـ) مِمَّنْ أَدْخَلُوا الْمَنْهَجَ الْكَلَامِيَّ فِي عِلْمِ النُّحُوِّ تَأَثُّرًا بِابْنِ السَّرَّاجِ ؛ فَالْنُّحُوُّ عِنْدَهُ " صِنَاعَةٌ أَلْتَهَا الْقِيَاسُ ، وَأَنَّهُ لَا غِنَى لَهَا عَنْهُ ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْقِيَاسِ وَالنَّظَرِ " (٢) .

وَلَكِنَّهُ يَبْقَى فِي دَائِرَةِ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ ، فَيَقْبِسُ عَلَى الْكَثِيرِ ، وَيُنْكِرُ الْقِيَاسَ عَلَى الْقَلِيلِ ، أَوْ النَّادِرِ " (٣) .

ثَانِيًا : الْقِيَاسُ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ :

لَقَدْ عَدَّ النُّحَاةُ مُنْتَصَفَ الْقَرْنِ الثَّانِي لِلْهِجْرَةِ نَهَايَةَ الْفَتْرَةِ الزَّمَنِيَّةِ لِلانْتِشَادِ بِلُغَةِ مَنْ سَكَنَ الْحَضَرَ ، وَعَدُّوا أَوَّخِرَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ لِمَنْ سَكَنَ الْبَوَادِي ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا كُلَّ الْقَبَائِلِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْفَصَاحَةِ حَتَّى يُسْتَشْهَدَ بِأَقْوَالِهِمْ ، فَعَدُّوا قَبَائِلَ قَيْسِ ، وَتَمِيمِ ، وَأَسَدِ ، مِنْ الدَّرَجَةِ الْأَوْلَى ، وَهُمْ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ أَكْثَرُ قَدْرٍ مِنَ اللُّغَةِ ، ثُمَّ تَأْتِي قَبَائِلُ هُدَيْلِ ، وَبَعْضُ كِنَانَةَ ، وَبَعْضُ طَيْئِ فِي دَرَجَةٍ ثَانِيَةٍ .

وَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ مِيزَةٌ تُقَدِّمُ قَبِيلَةَ عَلَى أُخْرَى سِوَى الْفَصَاحَةِ الَّتِي تَعْنِي خُلُوقَهَا مِنَ الْغَرِيبِ ، وَالانْتِقَامَةَ عَلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ السَّلِيمِ ، حَيْثُ عَدَّتْ جَمِيعُ لُغَاتِ الْعَرَبِ مِمَّا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ عَلَى الرُّغْمِ مِنَ التَّفَاوُتِ فِي الْفَصَاحَةِ ، فَكَانَ هَذَا التَّفَاوُتُ وَالْاِخْتِلَافُ الْعَامِلَ الْمُؤَثِّرَ فِي تَكْوِينِ الْمَذَاهِبِ النُّحَوِيَّةِ .

وَقَدْ انْقَسَمَ الْعُلَمَاءُ إِلَى مَدْرَسَتَيْنِ :

أ - الْمَدْرَسَةُ الْبَصْرِيَّةُ الْمُتَشَدِّدَةُ الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَى السَّمَاعِ وَالرُّوَايَةِ .

(١) المنصف ١ : ٢٧٩ ، والخصائص ١ : ١١٧ .

(٢) الرمانى النحوي ٢٥٥ .

(٣) الرمانى النحوي ٢٦٥ .

ب - المَدْرَسَةُ الكُوفِيَّةُ المُتَسَاهِلَةُ الَّتِي تَعْتَمِدُ القَاعِدَةَ لِأدْنَى مُنَاسِبَةٍ ؛ فَقَالَ النُّحَاةُ
المُنْعَصِبُونَ لِلْقِيَاسِ : " إِنَّ مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِ العَرَبِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ " (١) .
وَيُمْكِنُ القَوْلُ : إِنَّ القِيَاسَ يُعَدُّ السَّبَبَ الأَسَاسِيَّ فِي نَشْأَةِ الخِلَافِ بَيْنَ مَدْرَسَتَيْ

البَصْرَةِ وَالكُوفَةِ ؛ فَالبَصْرِيُّونَ وَضَعُوا قُبُودًا عَلَى السَّمَاعِ الَّذِي هُوَ أَسَاسٌ لِلْقِيَاسِ ،
فكَانُوا يَحْتَجُونَ بِكَلَامِ بَعْضِ القَبَائِلِ ، وَيَرَوُونَ عَنْهَا ، كَمَا أَنَّ هُنَاكَ قَبَائِلَ أُخْرَى
أَقَلَّ حَظًّا مِنْهَا يَرُدُّونَ كَلَامَهَا ، وَلَا يَحْتَجُونَ بِهِ ، وَكَانَ هُنَاكَ رِوَاةٌ ثِقَاةً ، وَأَخْرَجُوا
مُتَهَمُونَ لَا يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِمْ .

وَكَانَ البَصْرِيُّونَ لَا يَقِيسُونَ إِلَّا عَلَى الكَثِيرِ المَسْمُوعِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يُحَدِّثُوا
تِلْكَ الكَثْرَةَ ، أَمَّا الكُوفِيُّونَ فَكَانُوا يَتَسَامَحُونَ كَثِيرًا فِي القُبُودِ الَّتِي وَضَعَهَا البَصْرِيُّونَ
عَلَى السَّمَاعِ حَتَّى قِيلَ : إِنَّهُمْ يَعْتَدُونَ بِكُلِّ مَسْمُوعٍ .

وَكَانَ البَصْرِيُّونَ يُخَطِّئُونَ العَرَبَ إِذَا خَالَفَ قَوْلُهُمُ القِيَاسَ ؛ أَيُّ : كَانُوا
يُخَطِّئُونَ أَصْحَابَ اللُّغَةِ مَتَى خَالَفُوا قِيَاسَهُمْ ، وَلَمْ يَجِدُوا تَأْوِيلًا ، أَوْ مَسْوَعًا لِذَلِكَ .

أَمَّا الكُوفِيُّونَ فَلَا يُخَطِّئُونَ العَرَبَ فِي مَنْهَجِهِمْ ، لِذَا قَالَ الأَسَازُ / أَحْمَدُ
أَمِينٌ : " إِنَّهُمْ يَحْتَرِمُونَ كُلَّ مَا جَاءَ عَنِ العَرَبِ ، وَيَجِيزُونَ لِلنَّاسِ أَنْ يَسْتَعْمَلُوا
اسْتِعْمَالَهُمْ " (٢) .

وَكَانَ أَمْتَدَحُ الأَسَازُ / طَهَ الرَّأوِي ، الكُوفِيَّيْنَ وَمَذْهَبَهُمْ ، فَقَالَ : " أَمَّا مَذْهَبُ
الكُوفِيَّيْنَ فَلِوَأُوهُ بِيَدِ السَّمَاعِ لَا يُنْقَضُ لَهُ عَهْدٌ ، وَيَهُونُ عَلَى الكُوفِيِّ نَقْدُ أَصْلِ مِنْ
أَصُولِهِ ، أَوْ نَسْفُ قَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِهِ ، وَلَا يَهُونُ عَلَيْهِ اطْرَاحُ المَسْمُوعِ عَلَى
الأَكْثَرِ " (٣) .

وَكَانَتْ المَدْرَسَتَانِ بِالنَّادِرِ ، وَالشَّاذِّ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا رَأْيٌ فِي ذَلِكَ ؛ فَفِي نَحْوِ
البَصْرَةِ كَثِيرٌ مِنَ الشَّاذِّ ، وَالنَّادِرِ ، وَالمُخَالَفِ لِلْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَهُمْ يَقُومُ عَلَى سَمَاعِ ،

(١) الخصائص ١ : ١١٤ .

(٢) ضحى الإسلام ٢ : ٢٩٥ .

(٣) نظرات في النحو ، مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ : ٣١٩ .

وَعِنْدَهُمْ مَا يُخَالَفُ الْكَثِيرَ فَهُوَ شَاذٌ ، وَمَا يَأْتِي خِلَالَ الْمُتَعَارَفِ فَهُوَ نَادِرٌ غَيْرُ أَنْ
الشَّاذُّ وَالنَّادِرُ يُطْلَقَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ .

وَأَمَّا عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَقَدْ كَانَ الشَّاذُّ وَالنَّادِرُ قَلِيلَيْنِ عِنْدَهُمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ
يَعْتَمِدُونَ الْقِيَاسَ ، وَلَوْ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ .

ثَالِثًا : الْقِيَاسُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ :

بَدَأَ الْقِيَاسُ يَتَرَاوَعُ بَعْدَ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ ، وَلَمْ يُضِفِ الْعُلَمَاءُ جَدِيدًا بَعْدَ
الْفَارِسِيِّ ، وَابْنِ جَنِّيٍّ ؛ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى اللُّغَةِ ، وَعُلُومِهَا الْجُمُودُ ، بَلِ
السُّرَاوَعُ إِلَى الْوَرَاءِ ، وَدُخُولُ الْكَثِيرِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَحْدَثَةِ ، وَالْغَرِيبَةِ عَنِ اللُّغَةِ
الْأَصْلِيَّةِ .

وَفِي عَصْرِ النَّهْضَةِ الْحَدِيثَةِ وَجَدَ الْعُلَمَاءُ أَنْفُسَهُمْ إِزَاءَ مُسْتَحْدَثَاتِ لَا قَبْلَ لَهُمْ
بِهَا ، وَلَا بَدَأَ مِنَ التَّكَاتُفِ وَالتَّعَاوُنِ لِلنُّهُوضِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَوَّاعِدِهَا النَّحْوِيَّةِ ؛ لَكِنِ
يُؤَاكِبُوا حَاجَاتِ الْعَصْرِ ، وَالتَّقَدُّمِ التَّكْنُولُوجِيِّ .

وَقَدْ اتَّجَهَتِ الْعِنَايَةُ فِي عَصْرِ النَّهْضَةِ الْحَدِيثَةِ إِلَى تَأْسِيسِ الْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ ،
وَإِلَى وَسَائِلِ تَنْمِيَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَجَاءَ الْقِيَاسُ فِي مُقَدِّمَةِ الْأَسْبَابِ الْحَقِيقِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ ،
وَخَطَّتِ الْمَجَامِعُ خُطُوتًا لَا بَأْسَ بِهَا فِي الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَتَحًا لِبَابِ
الْقِيَاسِ عَلَى مِصْرَاعِيهِ .

وَمِنَ الْجُهُودِ الَّتِي بُذِلَتْ فِي هَذَا الْمَجَالِ تَأْسِيسُ الْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ ،
وَمِنْهَا : مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ ، الَّذِي لَمْ يَجِدْ مَنَفَذًا وَلَوْ ضَعِيفًا إِلَّا
وَنَفَذَ مِنْهُ ، كَظَاهِرَةِ الْقِيَاسِ ، وَإِحْصَاءِ الْأَمْثَلَةِ الْمَرْوِيَّةِ لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ مِنَ الْمَعَاجِمِ
الْمُطَوَّلَةِ ، وَقَدْ حَاوَلَ ، أَيْضًا ، اسْتِغْلَالَ طَرِيقِ الْقِيَاسِ بِشَوَاهِدٍ وَضَعَهَا أَمَامَهُ ، نَحْوُ :
- قَوْلِ ابْنِ جَنِّيٍّ : " اللُّغَاتُ عَلَى اخْتِلَافِهَا كُلُّهَا حُجَّةٌ ، وَالنَّاطِقُ عَلَى قِيَاسِ لُغَةٍ
مِنَ لُغَاتِ الْعَرَبِ مُصِيبٌ غَيْرُ مُخْطِئٍ " (١) .

- وَقَوْلِ ابْنِ جَنِّيٍّ ، أَيْضًا : " حُكْمُ اللُّغَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا قَلِيلَةً ، وَالْأُخْرَى

(١) الخصائص ٢ : ١٠ .

كثيرة ، فإنك حينئذ تأخذ بأوسعها رواية ، وأقواها قياساً ، وتختير أشيعها ، إلا أنك لو استعملت الأقل لم تكن مخطئاً في كلام العرب " (١) .

- وقول أبي حيان : " ما كان لغة لقبيلة صحَّ القياس عليه " (٢) .
ونتيجة لذلك أقرَّ المجمع اللغوي بالقاهرة صيغاً قياسيةاً كثيرة في باب القياس ، منها :

أ - صيغة " فعَّال " لما يدلُّ على حرفه ، مثل : نجَّار ، و : حدَّاد .
ب - وأقرَّ ، أيضاً ، كلمة " منطقة " اسم مكان ، و " منطقة " اسم الآلة ، وهو : الحزام ، أو النطاق .

ت - وأجاز صيغة " فعَّيل " ، ك : سَكَّير ، و : شَرَّيب .
ث - وأجاز ، أيضاً ، صياغة " مفعلة " قياساً من أسماء الأعيان ثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه الأعيان ، مثل : متانة ، و : مخاخة ، من : نوت ، وخوخ .
ج - وأجاز المصدر الصناعي ، ويكون بزيادة " ياء " النسب ، و " التاء " على لفظ المصدر ، نحو : الإسلامية .

ح - وقرَّر صوغ اسم الزمان من " مفعلة " التي لم يقس عليها الدارسون على الرغم من كثرتها (٣) .

وَمِنَ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ تَنَاولُوا ظَاهِرَةَ الْقِيَاسِ الشَّيْخُ / محمد الخضر حسين ،
الذي عالج هذه القضية في عدة مقالات نشرت بعنوان : " القياس في اللغة العربية " ،
تشرح حقيقة القياس ، وتفصل شروطه ، وتدلُّ على مواقفه وأحكامه ، ويرجع إليه
فضل السبق والتنبه على أهمية القياس أيًا كان لغويًا ، أو نحويًا في الحياة
المعاصرة .

(١) الخصائص ٢ : ١٠ .

(٢) انظر : القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ٢٨ ، والمزهر ١ : ٥٣ ، وعوامل
تنمية اللغة العربية ٧٩ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الدورة ٢٥ ص ٧٩ .

وَقَدْ رَأَى أَنَّ الْقِيَاسَ طَرِيقٌ يَسْهُلُ بِهِ الْقِيَامُ عَلَى اللُّغَةِ ، وَوَسِيلَةٌ تُمْكِنُ الْإِنْسَانَ
مِنَ النَّطْقِ بِآلَافٍ مِنَ الْكَلِمِ وَالْجُمَلِ دُونَ أَنْ تَقْرَعَ سَمْعَهُ مِنْ قَبْلِ ، أَوْ يَحْتَاجُ فِي
الْوُثُوقِ مِنْ صِحَّةِ عَرَبِيَّتِهَا إِلَى مُطَالَعَةِ كُتُبِ اللُّغَةِ ، أَوْ الدَّوَاوِينِ الْجَامِعَةِ لِمَنْثُورِ
العَرَبِ وَمَنْظُومِهَا " (١) .

وَقَدْ تَنَاقَلَ الْمُحَدِّثُونَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ظَاهِرَةً قِيَاسِيَّةً أُطْلِقُوا عَلَيْهَا " الْقِيَاسَ
الْخَاطِئِ " ، وَكَانَ أَوَّلَ الْمُتَحَدِّثِينَ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الدُّكْتُورُ / إِبْرَاهِيمَ أَنيسَ ، وَقَدْ
رَبَطَ بَيْنَ فِكْرَةِ الْقِيَاسِ الْخَاطِئِ وَبَيْنَ التَّوَهُّمِ الَّذِي فَسَّرَ بِهِ الْقُدَمَاءُ بَعْضَ الصَّيَغِ (٢) .
وَقَدْ تَحَدَّثَ مُحَمَّدٌ بِهِجَةَ الْأَثْرِيِّ عَنْ ذَلِكَ فِي بَحْثٍ بِعُنْوَانِ " مَزَاعِمُ بِنَاءِ اللُّغَةِ
عَلَى التَّوَهُّمِ " رَفَضَ فِيهِ مَبْدَأَ بِنَاءِ اللُّغَةِ عَلَى التَّوَهُّمِ أَوْ الْخَطَأِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْنِي انْحِرَافَ
السَّلَاقِ عَنْ قَانُونِهَا النَّفْسِيِّ الَّذِي يَحْكُمُهَا وَتَجْرِي عَلَيْهِ صُورُهَا الْاِسْتِقَاقِيَّةُ اطرَادًا
عَلَى نَسَقٍ مُعَيَّنٍ " (٣) .

هُوَ يُقِيمُ بَحْثَهُ عَلَى أُسَاسِ أَنَّ التَّوَهُّمَ مُرَادِفٌ لِلْخَطَأِ ، أَوْ الْغَفْلَةِ ، وَعِنْدَهُ أَنْ لَا
مَحَلَّ لِلتَّوَهُّمِ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَلْفَافِ وَالْأَسَالِينِ الْوَارِدَةِ عَنِ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ .
ثُمَّ كَتَبَ الدُّكْتُورُ / عَبْدِ الْعَزِيزِ مَطْرَ عَنْ " الْقِيَاسِ الْخَاطِئِ ، وَآثَرُهُ فِي التَّطَوُّرِ
اللُّغَوِيِّ " ، وَقَدْ زَادَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الدُّكْتُورُ / إِبْرَاهِيمَ أَنيسَ ، بَعْضَ الْأَمْثَلَةِ مِنَ الْعَامِيَّةِ
وَالْفُصْحَى (٤) ، وَتَلَمَّسَ حَدِيثَ الْقُدَمَاءِ عَنِ التَّوَهُّمِ فِي مُحَاوَلَةٍ لِتَوْثِيقِ الرِّبْطِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْقِيَاسِ الْخَاطِئِ .

(١) القياس في اللغة العربية ٢٤ ، ودراسات لغوية : القياس في الفصحى ٣٤ .

(٢) من أسرار اللغة ٣٣ .

(٣) في أصول اللغة ٣ : ٣٢٦ - ٣٣٣ ، والقياس في اللغة العربية للدكتور / محمد عبد

العزیز ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(٤) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢٦٣ - ٢٧٥ .

أما الأستاذ / سعيد الأفغاني فقد ثارَ على الجامدين قديماً وحديثاً يسأل من قالوا : ليس في العربية كذا وكذا : من جمع لهم العربية في طبق ، فأخضوها كلها ، ثم أصدرُوا حكمهم ؟ ولو قال قائلهم : لا أعرف من كذا إلا كذا " (١) .

ومن العلماء من حاول إحياء الأوزان القديمة أمثال : أنستاس الكرمللي ، ومن هذه الأوزان : فعلعل ، كك : غشمشم ، و : عصنبصب (٢) ؛ فكان الكرمللي محافظاً على الصيغ القديمة ، والقياس عليها ، وكان مجمع اللغة العربية في القاهرة يُنفذ تلك الصيغ ويُقرها ، مما أدى إلى وجود خطوات واسعة في الاستتاق ، والقياس .

ولابدُّ هنا من ذكر أحد المُستشرقين الذين كان لهم سهمٌ كبيرٌ في هذا المجال ؛ ف : " دوسوسور لا يعدُّ الخروج على القياس خطأ ، بل هو حريةٌ تمارسها كلُّ لغة ، وكأنه يعترض على التسمية السابقة ، فما كان القياس الذي استقرت عليه لغة ما إلا حريةٌ سنقت ، من قبل أن تصبح قياساً يرادُّ له أن يستبدَّ باللغة ، ويرادُّ لها أن تتحجر في قوالبه ، ولكن اللغة متطورة ، وفي حركة دائمة " (٣) .

(١) في أصول النحو ١٢٩ .

(٢) نشوء اللغة العربية ١١٦ - ١٢٠ .

(٣) دراسات لغوية : القياس في الفصحى ٣٧ - ٣٨ .

لقد عرض الدكتور / سعيد جاسم الزبيدي لما كتبه الباحثون في موضوع القياس وأصول النحو مبدئياً رأيه ، ملتزماً بالمنهج التاريخي في الصفحات (١٦٩ - ١٨٤) ، وذلك على النحو الآتي :

- القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٥٣هـ .
- مدرسة القياس في اللغة : الأستاذ / أحمد أمين ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الأول سنة ١٩٥٠ ، ص ٩٥ .

- تحرير أفعال التفضيل من رتبة قياس نحوي فاسد : محمد الفاضل بن عاشور مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الدورة الثلاثون سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤م ، ص ٥٧ .
- مراحل القياس في تاريخ اللغة العربية : الدكتور / عمر فروخ ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الدورة الثلاثون سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤م ، ص ٥٧ .

- == مشكلات القياس في اللغة العربية : د / عبد الصبور شاهين ، بحث منشور في مجلة عالم الفكر ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، سنة ١٩٧٠م ، ص ١٨٥ .
- القياس في منهج المبرد : د / صاحب أبو جناح ، مقال منشور في مجلة المورد ، المجلد التاسع ، العدد ٣ ، سنة ١٩٨٠م ، ص ٥١ .
- في أصول النحو : الأستاذ / إبراهيم مصطفى ، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ٨ سنة ١٩٥٥م ص ١٣٦ .
- في أصول النحو : الأستاذ / سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، لبنان ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- في أصول اللغة والنحو : د / فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب ، بيروت ١٩٦٩م .
- أصول التفكير النحوي : د / علي محمد أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٧٣م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث : د / محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : د / خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤م .
- في أدلة النحو : د / عفاف حسانين ، مطبعة دار نشر الثقافة ، ط ١ ، القاهرة ١٩٧٧م .
- الأصول : دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي : د / تمام حسان ، مطبعة النجاح ، ط ١ ، الدار البيضاء ١٩٨١م .
- في أصول اللغة ، مجموعة القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الدورة ٢٩ - ٣٤ ، أخرجها / محمد خلف الله وزميله ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٦٩م .

الخاتمة

وبعد ، ، ، ، فإن هذه الدراسة عالجت التَّخْيِيدَ التَّأْرِيخِيَّ لِلْقِيَّاسِ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ ،
وَمُوثَقَةً بِالْأَدْلَةِ وَالنُّصُوصِ ، وَجَمَعَتْ مَا تَنَاطَرَ مِنْ قَضَايَاهُ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ ،
وَالطَّبَقَاتِ ، وَالتَّرَاجِمِ .

وَيُودُ الْبَاحِثُ الْإِشَارَةَ هُنَا إِلَى أَنَّ : الْفِقْهَ كَانَ سَبَبًا مُبَاشِرًا فِي نَشْأَةِ النُّحُوِّ ،
وَأَصُولِهِ ، وَأَثَرَ فِيهِمَا ، وَكَانَ سَبَبًا بَعْدَ ذَلِكَ فِي ظُهُورِ الْقِيَّاسِ الَّذِي يُعَدُّ مَصْنَدًا
أَسَاسِيًّا مِنْ مَصَادِرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى : السَّمَاعِ ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَالِاسْتِنْقَاقِ ،
وَالِاسْتِصْحَابِ ، وَالْإِجْتِهَادِ ... إلخ .

وَقَدْ وَرَدَ الْقِيَّاسُ مُقْتَرِنًا بَعْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ ، وَتَطَوَّرَ بَعْدَ
ذَلِكَ عَلَى يَدِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى صَارَ عِلْمًا لَهُ أَصُولُهُ ، وَقَوَاعِدُهُ ، وَلَهُ تَعْرِيفَاتٌ كَثِيرَةٌ ،
وَلَكِنْ أَشْهَرُ تَعْرِيفٍ لَهُ هُوَ تَعْرِيفُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ، كَمَا أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ أَرْكَانًا أَرْبَعَةً ، وَقَدْ
مَرَّ خِلَالَ ذَلِكَ بِمَرَاحِلَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا ؛ فَ : مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ مَرَّ بِمَرَحِلَتَيْنِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ مَرَّ بِثَلَاثِ مَرَاحِلَ .

وَاتَّسَمَ الْقِيَّاسُ بِالنُّضْحِ ، وَالِاكْتِمَالِ عَلَى يَدِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ ، وَقَدْ
أَخَذَ الْقِيَّاسُ الْمَنْهَجَ التَّطْبِيقِيَّ الْمَوْضَحَ بِالْأَمْتَلَةِ الْمُؤَيَّدَةَ لِلْقَاعِدَةِ عِنْدَ سَيْبَوَيْهِ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ
جَاءَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ الَّذِي وَفَّقَ بَيْنَ الْجَامِدِينَ عَلَى السَّمَاعِ ، وَأَنْصَارِ الْقِيَّاسِ .
وَقَدْ وَصَلَ الْقِيَّاسُ ذُرْوَتَهُ عَلَى يَدِ ابْنِ جِنِّيٍّ الَّذِي اهْتَدَى إِلَى النُّظْرِيَّاتِ الْعَامَّةِ
، وَابْتَدَعَ نَظْرِيَّةَ " الْإِسْتِنْقَاقِ الْكَبِيرِ " ، وَأَلَّفَ كِتَابَ " الْخَصَائِصِ " الَّذِي يُعَدُّ مَرْجِعَ
الْكَثِيرِ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ ، وَالنُّحُوِّ .

وَقَدْ لُوْحِظَ أَنَّ هُنَاكَ اخْتِلَافًا فِي الْقِيَّاسِ ، وَاضْطِرَابًا ، وَأَنَّ لِهَذَا الْاِخْتِلَافَ ،
وَالِاضْطِرَابَ ، أَسْبَابَهُ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي ثَنَائِهَا الدِّرَاسَةُ .

أَمَّا مَصَادِرُ الْقِيَّاسِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَهِيَ : الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، وَالْحَدِيثُ
الشَّرِيفُ ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ مِنْ مَنثورٍ وَمَنْظُومٍ ، وَقَدْ أَجَازَ الْعُلَمَاءُ الْقِيَّاسَ عَلَى رَوَايَاتِ
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ سِوَاءَ أَكَانَتْ مُتَوَاتِرَةً ، أَمْ رَوَايَاتٍ أَحَادًا ، أَمْ شَادَةً ، حَتَّى الْقِرَاءَةُ الشَّادَةُ
الَّتِي مَنَعَ الْقُرَّاءُ قِرَاعَتَهَا فِي التَّلَاوَةِ أَجَازَ الْعُلَمَاءُ الْاِخْتِجَاجَ بِهَا فِي اللُّغَةِ ، وَالنُّحُوِّ .

كَمَا أَجَازَ مُعْظَمُ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، وَالْقِيَاسَ بِلُغَتِهِ ؛
لَأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْصَحَ الْعَرَبِ جَمِيعًا ، وَلَمْ تَعْهَدْ الْعَرَبِيَّةُ كَلَامًا أَبْلَغَ
مِنَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

أَمَّا كَلَامُ الْعَرَبِ فَقَدْ اِخْتَجَّ الْعُلَمَاءُ بِالشَّعْرِ ، وَالنَّثْرِ فِي الْعَصْرِ الْجَاهِلِيِّ ،
وَقَاسُوا عَلَيْهِ ؛ وَذَلِكَ أَخْذًا عَنْ قَبَائِلِ وَسَطِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَكَانَ الاسْتِشْهَادُ
بِالشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ أَكْثَرَ مِنَ النَّثْرِ .

أَمَّا الشُّعْرَاءُ الْمُخْضَرُمُونَ ، وَالْإِسْلَامِيُّونَ فَقَدْ تَمَّ الْأَخْذُ عَنْهُمْ ، وَالْاسْتِشْهَادُ
بِشَعْرِهِمْ .

وَلَمْ يُخْتَجَّ بِشَعْرِ الْمَوْلَدِينَ وَالْمُحَدَّثِينَ ، وَلَوْ اسْتَشْهَدَ بِشَعْرِهِمْ بَعْضُ النَّحَاةِ
فَذَلِكَ خَوْفًا مِنْ هِجَائِهِمْ ، وَسَطْوَةِ لِسَانِهِمْ .

وَقَدْ انْقَسَمَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ إِلَى مَدْرَسَتَيْنِ :

- الْمَدْرَسَةُ الْبَصْرِيَّةُ الْمُتَشَدِّدَةُ الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَى السَّمَاعِ وَالرَّوَايَةِ ؛ فَكَانَ
الْبَصْرِيُّونَ لَا يَقْبَلُونَ إِلَّا عَلَى الْكَثِيرِ الْمَسْمُوعِ .

- وَمَدْرَسَةُ الْكُوفَةِ الْمُتَسَاهِلَةُ الَّتِي تَعْتَمِدُ الْقَاعِدَةَ لِأَذْنَى مُنَاسِبَةٍ حَتَّى قِيلَ : إِنَّهُمْ
يَعْتَدُونَ بِكُلِّ مَسْمُوعٍ .

وَفِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ هَبَّ الْعُلَمَاءُ لِلدِّفَاعِ عَنِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَمَامَ مُسْتَحْدَثَاتِ
الْعَصْرِ ، فَكَانَتْ لِلْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ خُطُوبَاتٌ جَرِيئَةٌ ، وَهَامَةٌ فِي هَذَا الْمَجَالِ ؛ حَيْثُ أَقْرَأَ
الْمَجْمَعُ اللُّغَوِيُّ بِالْقَاهِرَةِ صَيْغًا لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً مِنْ قَبْلُ .

وَبَعْدُ ،،، فَإِنَّ الْبَاحِثَ يَأْمَلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَهُ وَالْمُسْلِمِينَ بِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ .

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف أبي بكر الشرجي الزبيدي ، ت ٨٠٢هـ ، تحقيق د / طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٧ م .
- ٣ - أبو زكريا الفراء ، ومذهبه في النحو واللغة : الدكتور / أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٤ - الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٤ م .
- ٥ - الإصباح في شرح الاقتراح : الدكتور / محمود فجال ، دار القلم ، ط ١ ، دمشق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م .
- ٦ - الأصول بين الفقهاء والنحاة : الدكتور / عوض بن حمد القوزي ، مجلة الدارة ، العدد الأول ، سنة ١٩٨٨ م .
- ٧ - الأصول دراسة إيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي : الدكتور / تمام حسان ، مطبعة النجاح ، ط ١ ، الدار البيضاء - المغرب ١٩٨١ م .
- ٨ - أصول التفكير النحوي : الدكتور / علي محمد أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٧٣ م .
- ٩ - أصول الفقه الإسلامي : محمد مصطفى شلبي ، بيروت ١٩٧٤ م .
- ١٠ - أصول النحو العربي : الدكتور / محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ١١ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث : الدكتور / محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨ م .
- ١٢ - الإغراب في جدل الإعراب : أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ت ٥٧٧هـ ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة

- السورية ١٩٥٧ م .
- ١٣ - الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت ٩١١ هـ ، تحقيق الدكتور / أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ط ١ ، القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ١٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين ، أبو الحسن ، علي بن يوسف القفطي ، ت ٦٢٤ هـ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ط ١ ، القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ط ١ ، بيروت ١٩٤٥ م .
- ١٦ - الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ت ٣٣٧ هـ ، تحقيق د / مازن المبارك ، دار النفائس ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٣ م .
- ١٧ - البحر المحيط : أثير الدين ، أبو حيان الأندلسي الجباني ، ٧٤٥ هـ ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض د . ت .
- ١٨ - التعريفات : السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، ت ٨١٦ هـ ، تحقيق د / عبد المنعم الحنفي ، دار الرشاد ، القاهرة ١٩٩١ م .
- ١٩ - التكملة : أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، ت ٣٤٨ هـ ، تحقيق د / كاظم بحر المرجان ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل ، العراق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٠ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، ت ١٠٩٣ هـ ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ٣ ، القاهرة ١٩٨٩ م .
- ٢١ - الخصائص : أبو الفتح ، عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط ٢ ، بيروت د . ت .

- ٢٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه : الدكتور / مهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٦٠هـ .
- ٢٣ - دراسات لغوية : القياس في الفصحى - الدخيل في العامية : الدكتور / عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٦م .
- ٢٤ - دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء : المختار أحمد ديرة ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ٢٥ - ديوان أبي الأسود الدؤلي : ظالم بن عمر بن سفيان ، ت ٦٩هـ ، تحقيق / محمد حسن آل ياسين ، دار الكتاب الجديد ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٤م .
- ٢٦ - ديوان الإمام علي : تحقيق د / محمد عبد المنعم خفاجي ، دار ابن زيدون ، بيروت د . ت .
- ٢٧ - ديوان زهير بن أبي سلمى = شعر زهير بن أبي سلمى : صنعة الأعم أبي الحجاج ، يوسف بن سليمان بن عيسى الشهير بـ " الشنتمري " ، ت ٤٧٦هـ على خلاف ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، ط ٣ ، بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٨ - ديوان شعر ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي) : عني بتصحيحه وتقيقه / كارليل هيس مكارتي ، مطبعة كمبريدج - لندن ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م .
- ٢٩ - ديوان العجاج : رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي : تحقيق د / عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ٣٠ - ديوان الفرزدق = شرح ديوان الفرزدق ، جمعه وعلق عليه : عبد الله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي ، ط ١ ، القاهرة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
- ٣١ - الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : الدكتور / مازن

- المبارك ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٧٤ م .
- ٣٢ - الرواية والاستشهاد باللغة : الدكتور / محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٣٣ - سر صناعة الإعراب : أبو الفتح ، عثمان بن جني ، ٣٩٢هـ ، دراسة وتحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم ، ط ١ ، دمشق ١٩٨٥ م .
- ٣٤ - سنن ابن ماجة : أبو عبد الله ، محمد يزيد القزويني ، ت ٢٧٥هـ ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت د . ت .
- ٣٥ - سنن الترمذي : محمد بن سؤرة الترمذي ، ت ٢٩٧هـ ، تحقيق / أحمد محمد شاكر وزملائه ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت د . ت .
- ٣٦ - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : الدكتورة / خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤ م .
- ٣٧ - شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين ، محمد بن الحسن الأستراباذي ، ت ٦٨٦هـ ، تحقيق / محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٢ م .
- ٣٨ - الشعر والشعراء : أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري ، ت ٢٧٦هـ ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ط ١ ، القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .
- ٣٩ - الصاحبى : أبو الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا ، ت ٣٩٥هـ ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٤٠ - صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج القشيري ، النيسابوري ، ت ٢٦١هـ ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- ٤١ - الصناعتين : أبو هلال ، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، ت ٤٠٠هـ ، تحقيق / علي محمد البجاوي وزميله ، القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥٥ م .

- ٤٢ - ضحى الإسلام : الدكتور / أحمد أمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٦٩ م .
- ٤٣ - طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي " ت ٣٣١ هـ " ، تحقيق / محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة د . ت .
- ٤٤ - طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر ، محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، ت ٣٧٩ هـ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- ٤٥ - عوامل تنمية اللغة : الدكتور / توفيق محمد شاهين ، مكتبة وهبة ، ط ٢ ، القاهرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٤٦ - عيسى بن عمر : نحوه من خلال قراءته : صالح عباس السالم ، منشورات مؤسسة الأعلمي ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٥ م .
- ٤٧ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري : شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر ، العسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ ، عناية / عبد العزيز بن باز ، دار المعرفة ، بيروت د . ت .
- ٤٨ - في أدلة النحو: الدكتورة/عفاف حسانين، مطبعة دار نشر الثقافة، ط ١ ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٤٩ - في أصول اللغة : مجموعة القرارات الصادرة عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الدورة ٢٩ - ٣٤ ، أخرجها / محمد خلف الله وزميله ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٥٠ - في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، ط ٣ ، دمشق ١٩٦٢ م .
- ٥١ - القاموس المحيط : مجد الدين ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، ت ٨١٧ هـ ، إعداد وتقديم / محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٥٢ - القياس : حقيقته وحجيته : مصطفى جمال الدين ، مطبعة النعمان ،

- النجم الأشرف ١٩٧٢م
- ٥٣ - قياس الحمل في اللغة العربية : الدكتور / عبد الفتاح حسن علي البجة ،
دار الفكر للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمّان - الأردن ١٤١٩هـ -
١٩٩٨م .
- ٥٤ - القياس الخاطئ وأثره في التطور اللغوي : الدكتور / عبد العزيز مطر،
حولية كلية البنات - جامعة عين شمس ، يوليو ١٩٦٤م .
- ٥٥ - القياس في اللغة العربية : الشيخ / محمد الخضر حسين ، المطبعة
السلفية ، القاهرة ١٣٥٣هـ .
- ٥٦ - القياس في اللغة العربية : الدكتور / محمد حسن عبد العزيز ، دار
الفكر العربي ، ط ١ ، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ٥٧ - القياس في النحو العربي : نشأته وتطوره : الدكتور / سعيد جاسم
الزبيدي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمّان ١٩٩٧م .
- ٥٨ - الكتاب : أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بـ " سيبويه ، ت
١٨١هـ - علي خلاف ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مطبعة
المدني ، ط ٣ ، القاهرة ١٩٨٨م
- ٥٩ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
الناس : إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، ت ١١٦٢هـ ، دار
الكتب العلمية ، ط ٣ ، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٦٠ - لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : الدكتور / عبد العزيز
مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- ٦١ - لسان العرب : جمال الدين ، محمد بن مكرم ابن منظور ، ت ٧١١هـ ،
تحقيق / عبد الله علي الكبير وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١م .
- ٦٢ - اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن ، دار المعارف ،
القاهرة ١٩٦٦م .
- ٦٣ - لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات ، كمال الدين ، عبد الرحمن

بن محمد بن الأنباري ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، مطبعة
الجامعة السورية ، دمشق ١٩٥٧م .

٦٤ - مجاز القرآن : أبو عبدة ، معمر بن المثنى التيمي ، ت ٢١٠هـ ،
تحقيق د / محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٨م .

٦٥ - مجالس ثعلب : أبو العباس ، أحمد بن يحيى ثعلب ، ت ٢٥٥هـ ، شرح
وتحقيق / عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، ط ٥ ، القاهرة
١٩٨٧م .

٦٦ - مجالس العلماء : أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ، ت ٣٣٧
هـ ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ٢ ،
القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٦٧ - المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح ،
عثمان ابن جني ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق / علي النجدي ناصف وزميلييه ،
لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٩٦١م .

٦٨ - مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، ت ٦٦٦هـ ،
دار الدعوة ، إستانبول ، تركيا ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٦٩ - المدارس النحوية : الدكتور / شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط ٤ ،
القاهرة ١٩٧٩م .

٧٠ - مراتب النحويين : أبو الطيب ، عبد الواحد بن علي اللغوي ، ت ٣٥١
هـ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة
١٩٥٥م .

٧١ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي
بكر السيوطي ، ت ٩١١هـ ، تحقيق / محمد أحمد جاد المولى وزميلييه ،
دار إحياء الكتب العربية ، ط ٤ ، القاهرة د . ت .

٧٢ - مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين العكبري ، ت
٦١٦هـ ، تحقيق د / محمد خير الحلواني ، دار المأمون للتراث ، ط ٢

- دمشق د . ت .
- ٧٣ - مشكل إعراب القرآن : أبو محمد ، مكي بن أبي طالب القيسي ، ت ٣٧٤ هـ ، تحقيق د / حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٧٤ - المظاهر الطارئة على الفصحى : الدكتور / محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٠ م .
- ٧٥ - المعجم الوسيط : الدكتور / إبراهيم أنيس وزملاؤه ، من منشورات مجمع اللغة العربية ، ط ٣ ، القاهرة د . ت .
- ٧٦ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : أبو منصور ، موهوب بن أحمد بن محمد الخضر الجواليقي ، ت ٥٤٠ هـ ، تحقيق د / ف . عبد الرحيم ، دار القلم ، ط ١ ، دمشق ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٧٧ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة : شمس الدين ، محمد عبد الرحمن السخاوي ، ت ٩٠٢ هـ ، تحقيق / محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٧٨ - مقاييس اللغة : أبو الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا ، ت ٣٩٥ هـ ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، ط ١ ، بيروت ١٩٩١ م .
- ٧٩ - المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ت ٢٨٥ هـ ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٨٠ - من أسرار اللغة : الدكتور / إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ٣ ، القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٨١ - المنصف شرح كتاب التصريف للمازني : أبو الفتح ، عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق / إبراهيم مصطفى وزميله ، ط ١ ، القاهرة ١٧٣٧ هـ - ١٩٥٤ م .

- ٨٢ - منهج الألفش الأوسط في الدراسة النحوية : عبد الأمير الورد ، منشورات مؤسسة الأعلمي ، ط ١ ، بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٨٣ - الموشح : أبو عبید الله ، محمد بن عمران بن موسى المرزباني ، ت ٣٨٤هـ ، تحقيق / علي محمد الجاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- ٨٤ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات ، كمال الدين ، عبد الرحمن محمد بن الأنباري ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق د / إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ط ٣ ، الزرقاء - الأردن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٨٥ - النشر في القراءات العشر : الحافظ ، أبو الخير ، محمد بن محمد الدمشقي الشهير بـ " ابن الجزري " ، ت ٨٣٣هـ ، تصحيح / علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت د . ت .
- ٨٦ - نشوء اللغة العربية : الأب / أنساس ماري الكرملی ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة د . ت .
- ٨٧ - نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي ، المكتبة الأهلية ، ط ١ ، بيروت ١٩٦٢م .
- ٨٨ - الوساطة بين المتنبي وخصومه : أبو الحسن ، علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٦٦م .

فهرس الموضوعات

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| ٢ | - المقدمة . |
| ٤ | - الفصل الأول : تعريف القياس ، ونشأته : |
| ٤ | - أولاً : تعريف القياس : |
| ٤ | - - القياس لغة . |
| ٤ | - - القياس اصطلاحاً . |
| ٨ | - ثانياً : نشأة القياس : |
| ١٠ | أ - مرحلة القياس الاستقرائي . |
| ١٠ | ب - مرحلة القياس الشكلي . |
| ١١ | - ١ - مرحلة النشأة . |
| ١٣ | - ٢ - مرحلة المنهج . |
| ١٥ | - ٣ - مرحلة التنظير . |
| ١٦ | - ثالثاً : أركان القياس : |
| ١٦ | أ - المقيس . |
| ١٦ | ب - المقيس عليه . |
| ١٧ | ج - الحكم . |
| ١٩ | د - الجامع ، أو العلة . |
| ٢٠ | - أ - أقسام القياس . |
| ٢٥ | - ب - وظائف القياس . |
| ٢٥ | ج - الاختلاف في القياس . |
| ٢٨ | - الفصل الثاني : مصادر القياس في اللغة العربية : |
| ٢٨ | - أولاً : القرآن الكريم . |
| ٣٠ | - ثانياً : الحديث الشريف . |
| ٣٤ | - ثالثاً : كلام العرب . |

| | |
|----|---|
| ٣٩ | - الفصل الثالث : القياس بين العلماء : القدماء والمحدثين : |
| ٣٩ | - أولاً : القياس وجهود العلماء القدماء . |
| ٤٨ | - ثانياً : القياس بين البصريين والكوفيين . |
| ٥٠ | - ثالثاً : القياس عند المحدثين . |
| ٥٦ | - الخاتمة . |
| ٥٩ | - المصادر ، والمراجع . |
| ٦٩ | - فهرس الموضوعات . |